٣٠١٠٢٠٠٠٠١٨٩٩

أتم الطالب اجراء التعديلات المطلوبة
حسب الملاحظات التي أبديت أثناء
المناقشة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسلامي

اقتصاديات النفط
في دول مجلس التعاون الخليجي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

من

إعداد الطالب
أحمد محمد أحمد المنصوري

١٨٩٩

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

٢١٢٥

إشراف

الدكتور
محمد أمين اللبابيدي
مشرفاً اقتصادياً

الدكتور
عبدالله علي البار
مشرفاً فقهياً

الفصل الدراسي الأول
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد ﷺ ، وبعـــد:

تتكون هذه الرسالة من مقدمة وخمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول ويعتبر دراسة تمهيدية للتطور التاريخي للمعرفة بالنفط وتاريخ اكتشافه دولياً وفي دول مجلس التعاون الخليجي وحجم الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

الفصل الثاني: دراسة فقهية لملكية المعادن وآراء الفقهاء في ذلك ومن ثم حكم ملكية الإيرادات المتحققة من النفط.

الفصل الثالث: يتعرض لتسويق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، محليا وخارجياً ونقل النفط في هذه الدول.

الفصل الرابع: استعراض لتطور أسعار النفط الخام منذ ظهور الصناعة النفطية حتى نهاية عقد الثمانينات وانشاء منظمة الأوبك والأوابك والآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام.

وفي الفصل الخامس والأخير من الرسالة دراسة للآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية وميزان المدفوعات وبيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي في ذلك.

وقد اختتم البحث بخاتمة خلصت لأمور هامة منها:

- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول ذات القدرة الكبيرة في الإنتاج النفطي حيث وصل انتاجها منه في نهاية عام ١٩٨٧ مقارنة بدول الأوبك والعالم (٤٣٪) و(١٣,٤) على التوالي. وبالنسبة للإحتياطي (٥٥٪) و(٤٢٪).
- انتهى البحث بأيلولة النفط للدولة تتصرف به وتنفق إيراداتها منه وفق ما يراه الإمام لصالح الأمة.
- حققت دول مجلس التعاون خطوات كبيرة في مجال التسويق النفطي حيث اتبعت سياسة تسويقية تهدف للوصول للمستهلك النهائي عن طريق مشاركتها مع شركات عالمية أو شراء مصافٍ تكرير في أسواق الإستهلاك الرئيسية.
- اثبت البحث الترابط الوثيق بين اقتصاديات دول المجلس والقطاع النفطي حيث عكس أداء تلك الاقتصاديات ما يحققه ذلك القطاع من نمو.
- ظل التبادل التجاري بين دول المجلس بعضها البعض والدول العربية والإسلامية ضعيفاً مقارنة ببقية دول العالم الأخرى التي حازت على النصيب الكبير من ذلك التبادل.

وقد خلص البحث الى توصيات ومنها:

- ضرورة اتباع سياسة نفطية خليجية مشتركة تهدف إلى التنسيق الكامل بين دول المجلس في مختلف مراحل الصناعة النفطية ابتداءاً من فوهة البئر وصولاً إلى المستهلك النهائي.
- تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات دول المجلس.
- ترشيد المستوردات والإتجاه لزيادة تنويع الصادرات.
- توسيع دائرة السوق النفطي.
- تنويع وتوسيع الاستثمارات الأقليمية والعالمية.

يعتمد،

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د. عابد محمد السفياني

المشرف الفقهي

عبد الله علي البار

المشرف الإقتصادي

محمد أمين اللبابيدي

الطالب

أحمد محمد المنصوري

* المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

يشير عنوان هذه الرسالة إلى أهمية موضوع البحث الذي اخترته، وتستمد هذه الأهمية من جانبين:

الأول: النفط الذي يشكل عصب الحياة لاقتصاد العالم:

فالدول الصناعية تُسَيِّرُ بواسطة هذه المادة صناعاتها ووسائل نقلها المختلفة، وبدونه فإن تلك الصناعات ووسائل النقل تصاب بالشلل التام.

والدول النامية يوفر لها الحصول على هذه المادة تشغيل فعالياتها الاقتصادية بما يكفل حداً أدنى للوفاء بمتطلباتها الاقتصادية الضرورية.

والدول المنتجة له فإنه يعتبر مصدراً مهماً للدخل فيها يمكن عن طريقه تمويل التنمية الاقتصادية بها.

وهكذا أصبح النفط سلعة استراتيجية تسعى جميع الدول للحصول عليه سواء عن طريق عمليات البحث والتنقيب داخل أراضيها، أو عن طريق إقامة علاقات اقتصادية يمكن من خلالها تنشيط التبادل التجاري فيما بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة له.

كما زادت هذه الأهمية الاستراتيجية لهذه المادة بعد تراجع المصادر الأخرى للطاقة في ظل ضآلة تكاليف الحصول على النفط وكونه مدخلاً للعديد من الصناعات القائمة حيث أصبحت التقنية الحديثة تقوم على النفط في تشغيلها وأدائها.

الثاني: دول مجلس التعاون الخليجي التي يقترن ذكر هذه الدول بذكر النفط والتي تضم أكثر من نصف احتياطي منظمة الأقطار المصدرة للنفط (٥٥٪) وأكثر من (٤٢٪) من الاحتياطي العالمي منه، كما تتمتع بقدرة إنتاجية تصل إلى (٤٣٪) من إنتاج المنظمة و(١٣,٤٪) من إنتاج دول العالم من النفط وذلك حتى

نهاية عام١٩٨٧م[١]، بالإضافة إلى مميزات الموقع الجغرافي لهذه الدول والذي يجعل من دول المنطقة مركز اتصال تجاري بين شرق العالم وغربه.

وأيضاً لما تمثله دول المجلس من أسواق هامة لاستيراد السلع الإستهلاكية والاستثمارية والرأسمالية لتنميتها، وكذلك ما تمثله من سوق رئيسي ايضا للعمالة التي تحتاجها دول المجلس في بناء الهياكل الأساسية لاقتصادها وتشغيلها.

* أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إيضاح الترابط العضوي بين النفط واقتصاديات هذه الدول ومساهمة نصيب هذا القطاع في نشاطها الاقتصادي وجهود دول المجلس في تنويع مصادر دخلها وتنمية القطاعات الأخرى غير النفطية. ويهدف البحث كذلك إلى العمل على إيجاد سياسة نفطية خليجية مشتركة من خلال استعراض تطور تاريخ هذه الصناعة على مستوى كل دولة على حدة، ثم اقتراح خطوات عملية لإيجاد مثل هذه السياسة وقد هدف البحث أيضاً إلى بيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي للجوانب الهامة التي تضمنها والتي أمكن من خلالها إضافة رؤية اقتصادية اسلامية.

* أسلوب البحث:

يتلخص أسلوب البحث في عرض وتحليل الجوانب الرئيسية للصناعة النفطية في دول المجلس والآثار الاقتصادية المباشرة لذلك وقد استدعى تحديد فترة زمنية مدتها عشر سنوات يتم خلالها اجراء التحليل واستخلاص النتائج، وتتناول الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) ويعود السبب في اختيارها إلى الآتي:

١ ـ تجمع هذه الفترة التقلبات التي عاشها السوق النفطي حيث شهدت بداية تلك الفترة وبالتحديد خلال الأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) فترة انتعاش

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد ٤، ١٩٨٩م، الرياض. ص٢٧. *Annual Staritical Bulletin, OPEC, 1988, Vienna, p (12 - 15)*

في السوق النفطي، عاد بعدها السوق وشهد تراجعاً في ادائه استمر حتى عام ١٩٨٦م ثم عاد مرة أخرى وشهد تحسناً في عام ١٩٨٧م.

٢ ـ انعكست تلك التقلبات على اقتصاديات دول المجلس فتأثرت بذلك تأثراً مباشراً.

٣ ـ شهدت هذه الفترة انجازات واسعة وكبيرة وسريعة في اقتصاديات دول المجلس حيث تم انجاز معظم المشاريع اللازمة للبنية الأساسية للنشاط الاقتصادي.

٤ ـ توسعت أيضاً في هذه الفترة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس ودول العالم الأخرى.

٥ ـ ساعد كذلك توافر المعلومات الاحصائية عن تلك الفترة في تحديدها بعشر سنوات مما سهل اجراء التحليل الاقتصادي.

وكغيره من البحوث فلم يخلُ هذا البحث من بعض الصعوبات التي كان من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بكل دولة على حده وعدم امكان الوصول إليها وما اكتنف ذلك من مشقة حيث تطلب الأمر السفر إلى تلك الدول وجمع المعلومات التي لم يكن الوصول إليها سهلاً وميسوراً نظراً لطابع السرية الذي يفرض على بعض تلك المعلومات.

ومن الصعوبات أيضاً التباين الذي يحدث في الأرقام المتعلقة بكل دولة من مصدر لآخر مما استدعى الأمر توحيد المصادر المتعلقة بالاحصائيات والأرقام كلما أمكن ذلك وحتى لا يترتب على اختلاف المصادر اختلاف في الأرقام مع الحرص على أن تكون تلك الاحصائيات ذات مصدر موثوق.

ويتكون البحث من خمسة فصول:

الفصل الأول: ويتضمن دراسة تمهيدية تشتمل على مبحثين يعرض في الأول لدراسة تاريخية لاكتشاف النفط دولياً وفي دول مجلس التعاون وفي الثاني يستعرض الأوضاع النفطية في دول المجلس التي تشتمل على مقدار الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

الفصل الثاني: يتضمن دراسة فقهية تتعلق بالرأي الفقهي لملكية النفط والإيرادات المتحققة منه من خلال مبحثين يعرض الأول لأقوال الفقهاء في ملكية المعادن والثاني الرأي الفقهي المتعلق بالإيرادات النفطية.

الفصل الثالث: يعرض لتسويق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مبحثين يعرض الأول للنقل النفطي في الصناعة النفطية وكذلك النقل النفطي في دول المجلس ويعرض الثاني للتسويق النفطي ومراحله وكذلك التسويق المحلي والخارجي للنفط في دول المجلس.

الفصل الرابع: يتطرق البحث إلى التطور التاريخي للأسعار النفطية من خلال مبحثين يشتمل الأول على أسس تسعير النفط الخام وأنواعه والفروقات النوعية ويتضمن الثاني التطور التاريخي لأسعار النفط الخام وانشاء منظمتي الأقطار المصدرة للنفط والأقطار العربية المصدرة للنفط والآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المنتجة والمستهلكة.

الفصل الخامس: يعرض فيه البحث للآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون الخليجي مع بيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي فيها وذلك من خلال ثلاثة مباحث يعرض المبحث الأول للآثار على الناتج المحلي لاجمالي والثاني للآثار على التنمية الاقتصادية والثالث للآثار الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

ويتضمن البحث بعد ذلك الخاتمة التي تشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ولبعض التوصيات التي امكن طرحها.

وفي الختام أدعو الله عز وجل أن أكون قد استطعت أن أعرض البحث بالمستوي المطلوب واللائق فإن وفقت في ذلك فمن الله وإن كان هناك قصور فمن نفسي.

الباحث

الفصل الأول

دراسة تمهيدية

المبحث الأول

دراسة تاريخية

المطلب الأول: اكتشاف النفط دوليًا وفي دول المجلس.

أولاً: التعريف العلمي للنفط.

ثانيًا: الأصل الجيولوجي للنفط.

المطلب الثاني: نشأة المعرفة بالنفط.

أولاً: المرحلة الأولى.

ثانيًا: المرحلة الثانية.

المطلب الثالث: اكتشاف النفط في دول المجلس.

أولاً: موقع منطقة الدراسة وأهميته.

ثانيًا: الموارد المتاحة في دول المجلس.

ثالثًا: اكتشاف النفط في دول المجلس.

المبحث الثاني

الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون

المطلب الأول: الإنتاج النفطي.

المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي.

المطلب الثالث: الشركات النفطية المنتجة.

يشتمل هذا الفصل على دراسة تمهيدية للتطور التاريخي للنفط وتاريخ المعرفة به واكتشافه دولياً وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

ويستعرض كذلك الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون التي تشمل الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط.

المبحث الأول
دراسة تاريخية

المطلب الأول: اكتشاف النفط دولياً وفي دول المجلس.

أولاً: التعريف العلمي للنفط: لفظ النفط يقابله لفظ لاتيني الأصل[١] يتكون من مقطعين *(Petro)* ويعني الصخرة و *(Oleum)* ويعني الزيت أي أن الكلمة معناها الزيت الذي يستخرج من الصخر[٢]، ويطلق هذا اللفظ اللاّتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية[٣]. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد السائلة مصطلح «الزيت أو النفط الخام[٤]» بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح «الغاز الطبيعي»[٥] وعلى المواد الصلبة مصطلح «البيتومين أو الأسفلت»[٦][٧].

ويعرف النفط علمياً بأنه «ذلك السائل الهيدروكربوني الأسود أو المشوب بالبنية أو الصفرة أو الحمرة أو الخضرة الغليظ القوام الكريه الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الأرض ذاتياً أو صناعياً بواسطة حفر الآبار وآلات الضخ[٨]».

---

١ ـ *Petroleum*.

٢ ـ د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة: دار عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ص: ٢٣.

٣ ـ *Hydro Carbon* «وهي مركبات من عنصر الهيدروجين والكربون، التي تكون في درجات الحرارة العالية بصورة سائلة أو غازية أو صلبة حسب تركيبها الجزئي» منعم مفلح الراوي، اكتشاف البترول، دراسات في صناعة النفط العربية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م) ص: ١٥.

٤ ـ *Crudeoil*.

٥ ـ *Natural Gas*.

٦ ـ *Bitumen or Asphalt*.

٧ ـ منعم مفلح الراوي، اكتشاف البترول، ص: ١٥، مرجع سابق.

٨ ـ د. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، (جدة: تهامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) ص:١٣.

ثانيًا: الأصل الجيولوجي للنفط: هناك عدة نظريات تحاول تفسير كيفية تكون النفط ومن أهم هذه النظريات وأرجحها نظريتان[١]:

النظرية الأولى: نظرية الأصل العضوي للنفط وهذه تفسر أصل النفط بأنه عبارة عن بقايا حيوانات ونباتات ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مائها وقد طُمرت هذه المواد تحت طبقات من الطفل[٢] والرمال كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة وأدت حركات القشرة الأرضية دورًا كبيرًا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتريا التي أزالت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد كما عملت على إرتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدّى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نفط وغاز طبيعي.

ومما يؤيد هذه النظرية احتواء النفط على عنصر النيتروجين ومادة البورفيرين التي لاتوجد إلا في أنسجة الكائنات العضوية.

النظرية الثانية: نظرية الأصل غير العضوي للنفط وهذه النظرية تستند على رأي قديم في تكوين زيت النفط ويتلخص هذا الرأي في أن تفاعلات كيميائية واسعة النطاق تتم على أعماق من سطح القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصةً الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أكسيد الكربون، وقد استند أصحاب هذه النظرية إلى أنه لم يعثر على أية حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط.

---

١ ـ انظر:

ـ د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م) ص: ٣٦٨ - ٣٦٩.

ـ د. زينب عبد الله، المعادن والصخور، (الكويت: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص: ٢٦٩-٢٧٠.

٢ ـ الطفل: صخر رسوبي يتكون من تصلب المواد الطينية له خاصية التشقق إلى طبقات رقيقة، وبعض أنواعه مصادر ممكنة للنفط. انظر الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ٢/١١٦١.

ولكن بعد أن تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر البروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة كما في النظرية الأولى مما هدم النظرية الثانية من أساسها[١].

المطلب الثاني: نشأة المعرفة بالنفط:

أولاً: المرحلة الأولى للمعرفة بالنفط.

ثانيًا: المرحلة الثانية للمعرفة بالنفط.

أولاً: المرحلة الأولى للمعرفة بالنفط:

لقد عرف الإنسان النفط منذ بداية التاريخ فمنذ ثلاثة الآف عام قبل الميلاد كان قدماء العراقيين يستخدمون الرشح السطحي[٢] للإسفلت البيتومين[٣]، وكانوا يستكملون هذه المواد بتعدين الإسفلت الحجري، ولما كان العراق لاتتوافر فيه الأحجار الطبيعية والغابات، فقد استخدم العراقيون المواد الإسفلتية على نطاق واسع في منشآتهم الصناعية فكان الإسفلت يخلط بالرمل والمواد الليفية ليستعمل مادة لاصقة أو مادة عازلة في المباني وأعمال المياه وبناء السفن كما كان يستخدم على نطاق واسع جدًا في إنشاء الطرق ورصفها، وكذلك كان يستخدم الإسفلت في صناعة الأصباغ وأواني المياه وكذلك كان يستخدم بعد خلطه بالكبريت لعلاج الإلتهابات والأورام وغيرها من الأمراض، وبذلك كان قدماء العراقيين أول من استخدم المواد الإسفلتية استخدامًا صناعيًا في كثير من منشآتهم[٤].

---

١ ـ انظر: د. أحمد شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، ص: ٣٢-٣٧، مرجع سابق.
د. محمد عبده يماني، الجيولوجيا الاقتصادية، (جدة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ/١٤٠٠هـ) ص: ١٦٧-١٦٨.

٢ ـ الرشح السطحي: ينتج من تسرب المواد النفطية من مكامنها في باطن الأرض خلال الفوالق التي تحدث بين الصخور. انظر، مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٠) ص٢١.

٣ ـ البيتومين: هذ المادة الصلبة المتخلفة بعد فقد خام النفط الإسفلتي للمواد الغازية والسائلة، ويوجد في الطبيعة في الأماكن التي يتسرب منها الخام إلى سطح الأرض، كما ينتج صناعيًا في معامل التكرير، أما الاسفلت فهو البيتومين غير النقي. انظر، مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، ص٢١، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٢١.

وكان قدماء الفرس ينشؤون معابدهم التي يعبدون فيها النار المقدسة - في زعمهم - في أماكن تسرب غازات النفط الطبيعية إلى سطح الأرض وذلك لكي تظل النار دائمة الاشتعال[١].

أما قدماء المصريين فقد عرفوا المواد الإسفلتية أيضًا إلا أنهم لم يستخدموها في بناء الطرق والمباني وإنما استخدمت كمادة عازلة في بناء السفن والأغراض الطبية[٢].

وأما قدماء اليونان فلم يكونوا في حاجة لاستخدام النفط الخام في المباني لأن الرخام كان متوفرًا لديهم فاستخدموه في مبانيهم، كما استخدموا زيتًا من تقطير خشب الأرز اللبناني[٣] أغناهم عن استخدام البيتومين ولكن كان هناك عدد من الكتاب اليونانيين قاموا بوصف الرواسب البيتومينية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي في باكو[٤] والعراق[٥].

أما قدماء الرومان فقد اعتبروا النفط والغاز والمواد الإسفلتية من غرائب الطبيعة فقد كانوا يمتلكون أحجارًا جيدة لإنشاء الطرق ولم يستخدموا المواد البيتومينية على نطاق واسع إلا كعازل في بناء السفن، ولم يكن الرومان يملكون مصادر لإنتاج المواد الإسفلتية إذ كانت مصادره الأساسية هي العراق وإيران وهذه كانت تقع خارج السيطرة الرومانية[٦].

ولقد اتجه اهتمام المسلمين مخالفًا للحضارة العراقية القديمة في استخدامهم المواد الإسفلتية فقد ركزوا اهتمامهم على خام النفط وتقطير

---

١ - المصدر نفسه ص:٢٢.

٢ - المصدر نفسه ص:٢٢.

٣ - الأرز: يطلق على عدد من الأشجار غالبًا من المخروطيات مستديمة الخضرة تشمل الأرز الأبيض الشمالي والأرز الأحمر الغربي والأرز الأحمر والأرز الأبيض الجنوبي وأرز لبنان، موطنه آسيا وأفريقيا.

انظر الموسوعة العربية الميسرة، ١/١١٥، مرجع سابق.

٤ - باكو تعتبر من أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم وتقع في الاتحاد السوفيتي.

٥ - د. مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، ص: ٢٢، مرجع سابق.

٦ - المصدر نفسه، ص: ٢٢-٢٣.

المستقطرات الخفيفة منه إلى زيت للإضاءة بل لقد وصلت تقنية التقطير إلى درجة من التقدم دفعت للبحث عن مصادر نفطية وإسفلتية جديدة يحصلون عليها من الرشوحات السطحية ومن حفر الآبار غير العميقة لتجميعها، وكان فتح المسلمين لإسبانيا «الأندلس» الطريق الذي نقل إلى الغرب في القرن الثاني عشر المعرفة بالتقطير وصناعته[١].

وقد حسَّن المسلمون أساليب التقطير وجعلوا منها علمًا وفي عام (١٧١هـ/٧٥٠م) نشأت في دمشق صناعة التقطير للنفط التي وصلت في عام (٤٩٩هـ/١٠٧٧م) تطورها الكامل الذي لايختلف كثيرًا في أساسه عن الأجهزة الحديثة. وقد نُقلت هذه التقنية إلى أوروبا عن طريق الأندلس وإيطاليا فكانت أساسًا لبدء التفكير العلمي في أوروبا[٢].

ونخلص من هذه المرحلة إلى أن النفط قد عرفته الحضارات القديمة واستخدمته في مختلف وسائل الاستعمال سواء للأغراض الطبية أو كزيت للإضاءة وذلك حسب مستوى التقدم الذي وصلته تلك الشعوب إلا أنه يعيبها عدم تدعيم تلك الاستعمالات بالأرقام الإحصائية سواء من ناحية الإنتاج أو الاستهلاك وكذلك عدم دقة التوزيع الجغرافي للمواقع التي ظهر فيها النفط[٣].

ثانيًا: المرحلة الثانية للمعرفة بالنفط:

يقصد بها المرحلة التي أعقبها تحول كبير في استخدام النفط كأحد مصادر الطاقة الرئيسية واكتساحه للمصادر التقليدية الأخرى التي كانت سائدة كالفحم.

وتمثل هذه المرحلة اكتشاف النفط دوليًا ويمكن القول في هذا المجال بأنه قد بدأ استغلال النفط على نطاق تجاري في عام ١٨٥٧م عندما تم استخراجه لأول مرَّة بكميات تجارية وكبيرة من حقل (بولستي)[٤] الواقع إلى الشمال من

---

١ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٣، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٤.

٣ ـ د. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، ص: ٥٢، مرجع سابق.

٤ ـ *Pleosti*.

بُخارست عاصمة رومانيا بحوالي (٤٠) ميلاً[١]، وقد حفرت آبار عمقها (٧٥٠) قدماً[٢] وبلغت الكمية المنتجة في العام المذكور (٢٠٠٠) برميلاً أي حوالي (٢٧٢) طناً متريًا[٣] تم تسويقها في الجهات المحيطة بالحقل لاستخدامها في الإنارة[٤].

وفي عام ١٨٥٩م كان الاكتشاف الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية حينما حفر (أدوين دريك)[٥] أول بئر أمريكية للنفط وذلك في آبار (تيتوسفيل)[٦] الواقعة إلى شمال غرب ولاية بنسلفانيا والتي تعد أول آبار منتجة للنفط على نطاق تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وقد عثر (دريك) على النفط الخام على عمق (٦٩,٥) قدماً بمعدل يتراوح بين (٢٠) و(٣٥) برميل في اليوم[٧].

وقد أعقب ذلك اكتشاف آخر في الإتحاد السوفيتي حيث اكتشف لأول مرة آبار (مايكوب)[٨] على السفوح الشمالية للقوقاز شرق البحر الأسود بمسافة (٦٠) ميلاً تقريبًا عام ١٨٦٣م وبذلك جاءت في المركز الثالث من حيث السبق في الكشف والإنتاج التجاري على مستوى العالم[٩].

وبحلول عام ١٩٠٠م أصبح النفط ينتج في كل من روسيا ورومانيا وكندا وإيطاليا والمانيا والهند واليابان وبيرو والمكسيك والأرجنتين وأندونيسا وإيران، وفي عام ١٩١١م بدأ الإنتاج في بريطانيا ثم فنزويلا عام ١٩١٤م، وفي عام ١٩٢٧م أكملت الشركة العراقية للنفط حفر أول حقول النفط في كركوك[١٠].

ومع بداية الثلاثينات الميلادية بدأ اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي كما سيتضح من خلال المطلب الثالث.

---

١ ـ الميل= ١٦٠٩,٣٤ م.

٢ ـ القدم = ٣٠,٤٨ سم.

٣ ـ واحد طن متري من النفط = (٧,٣) برميل.

٤ ـ د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص: ٣٦٦، مرجع سابق.

٥ ـ *Edwin Drake*.

٦ ـ *Titusville*.

٧ ـ انظر: د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص: ٣٦٥-٣٦٦، مرجع سابق.
ـ سيد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) ص: ٦٥.

٨ ـ *Maikop*.

٩ ـ د. محمد الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص:٣٩، مرجع سابق.

١٠ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٦٤، مرجع سابق.

المطلب الثالث: اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي:

قبل الدخول في تفاصيل اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي نعرض بشيء من الإيجاز لموقع منطقة الدراسة وأهميته والموارد المتاحة لدول مجلس التعاون.

أولاً: موقع منطقة الدراسة وأهميته:

تضم منطقة الدراسة الدول الآتية:

الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، قطر والكويت[١].

---

١ ـ تم ترتيب هذه الدول حسب الأحرف الأبجدية وسيتم الإشارة إليها ضمن هذه الرسالة على هذا الأساس وسيشار إليها إختصاراً «دول مجلس التعاون» وهذه الدول هي التي وقعت على قرار قيام مجلس التعاون الخليجي في ٢١ رجب ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ آيار (مايو) ١٩٨١م ومقره مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية وتتمثل أهدافه في الآتي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:
  - أ ـ الشئون الاقتصادية والمالية.
  - ب ـ الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
  - جـ ـ الشئون التعليمية والثقافية.
  - د ـ الشئون الاجتماعية والصحية.
  - هـ ـ الشئون الإعلامية والسياحية.
  - و ـ الشئون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وتتكون أجهزة مجلس التعاون من المجلس الأعلى، و المجلس الوزاري والأمانة العامة.

انظر: النظام الأساسي لدول المجلس (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، د.ت) ص: ٥-٧.

وتطل على الخليج العربي شرقًا والبحر الأحمر غربًا وخليج عُمان وبحر العرب الذي يطل على المحيط الهندي جنوبًا. وهي بذلك تمثل جزءً من الحدَّ الشرقي للوطن العربي كما تمثل قلب العالم الإسلامي[١]، وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط شريانًا عالميًا ومركزًا تجاريًا هامًا.

وقد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها في الماضي من توسط موقعها بين الشرق والغرب ومن ثم دورها البارز في حركة المواصلات والتجارة العالمية القديمة وقد عزز هذا الموقع المتوسط في العصر الحديث تطور طرق النقل البحري بحيث أصبحت هذه الدول مركزًا هامًا على خطوط المواصلات بين الشرق والغرب[٢].

وقد تزايدت أهمية هذا الموقع من الناحية الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في هذه الدول في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي وتبع ذلك وجود احتياطيات ضخمة من النفط في باطن أراضيها وما تبع ذلك من ضخامة صادراته وعوائده إلى أن أصبح النفط المورد الرئيسي لدول مجلس التعاون بعد أن كانوا يعتمدون على التجارة والغوص وصيد الأسماك.

ثانيًا: الموارد المتاحة في دول مجلس التعاون:

تتمثل أهم هذه الموارد في الموارد الطبيعية والبشرية والمعدنية.

أ ـ الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة دول مجلس التعاون مجتمعة كما يوضحها الجدول (١) (٢,٦٤٨)كم^{٢} «مليونان وستمائة وثمانية وأربعون ألف كم^{٢}». ومعظم هذه المساحة صحراوية قاحلة أو شبه قارية لذا فهي تتسم بندرة الموارد المائية[٣] حيث تهيمن أحوال الصحراء على معظم أجزاء المنطقة[٤].

---

١ ـ فاطمة مبارك، العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل الغربي للخليج العربي، (القاهرة: دار النشر للثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م) ص: ١٩.

٢ ـ المصدر نفسه، ص:٢٢.

٣ ـ وفي سبيل حل مشكلة نقص المياه اهتمت دول مجلس التعاون بمصادر المياه المختلفة وذلك بحفر الآبار الإرتوازية وإنشاء السدود وكذلك إنشاء محطات تحلية المياه المالحة التي صارت تشكل مصدرًا رئيسيًا من مصادر المياه في دول مجلس التعاون.

٤ ـ د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م) ص:٣٦.

جدول (١)

مساحة دول مجلس التعاون[١]

اسم الدولة	المساحة (ألف كم٢)
الإمارات العربية المتحدة	٧٧,٧
البحرين	٠,٧
المملكة العربية السعودية	٢٢٤٠
سلطنة عُمان	٣٠٠
قطر	١١,٤
الكويت	١٧,٨
المجموع	٢٦٤٧,٦

ب ـ الموارد البشرية: قدر عدد سكان دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٨م بحوالي (٢٠,٣) مليون نسمة يمثل سكان الإمارات العربية المتحدة نسبة (٦,٤٪) وسكان البحرين (٢٪) والمملكة العربية السعودية (٦٩٪) وسلطنة عُمان (١١٪) وقطر (٢٪) والكويت (٩,٦٪) من إجمالي سكان دول المجلس[٢]، ويوضح الجدول (٢) عدد سكان كل دولة من هذه الدول على حدة.

جدول (٢)

السكان في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٨م[٣]

اسم الدولة	السكان بالألف
الإمارات العربية المتحدة	١٣٠٥
البحرين	٤٢١
المملكة العربية السعودية	١٤٠١٦
سلطنة عُمان	٢٢٤٢
قطر	٤٠٢
الكويت	١٩٥٨
المجموع	٢٠٣٤٤

١ ـ النشرة الاقتصادية، العدد ٣، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨م) ص:٧٧.

٢ ـ النشرة الاقتصادية، العدد ٥، الرياض. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م. ص: ٧٥.

١٨٩٩

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٧٥.

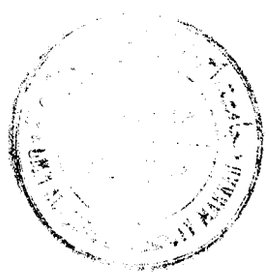

وفيما يتعلق بالأيدي العاملة فإن دول مجلس التعاون تعتبر من الدول المستقبلة للعمالة الأجنبية مما جعلها تولى اهتمامًا متزايدًا بالتوسع في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للأيدي الوطنية العاملة وتحسين مستواها، وقد بلغ إجمالي الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٥م حوالي (٦,٢) مليون عامل تمثل الأيدي العاملة الوطنية (٣٤,٨٪) من الإجمالي كما تزايد معدل عدد الأيدي العاملة الوطنية خلال الفترة من عام (١٩٨٠م) إلى (١٩٨٥م) بمعدل سنوي بلغ ١,٨٪[١]. ويوضح الجدول (٣) حجم الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون.

جدول (٣)

الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون[٢]

السنة	إجمالي الأيدي العاملة (بالألف)	الأيدي العاملة الوطنية (بالألف)	نسبة الأيدي الوطنية للعمالة الأجنبية
١٩٨٠	٤٧٤٩,٦	١٩٢٧,٢	٤٠,٦٪
١٩٨٥	٦٢١٣,٢	٢١٠٧,٣	٣٤,٨٪
معدل النمو السنوي	٥,٥٪	١,٨٪	-

جـ - الموارد المعدنية: تشمل هذه الموارد المعادن الجامدة والمعادن السائلة وتتمثل المعادن السائلة في النفط الذي سيتم التعرض له بالتفصيل في المباحث اللاحقة إن شاء الله.

وبالنسبة للمعادن الجامدة فتولي دول مجلس التعاون اهتمامًا متزايدًا بالثروة المعدنية حيث تقوم الجهات المختصة بعمليات المسح الجيولوجية والاستكشاف والتنقيب عن المعادن، وتتركز معظم المعادن في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مع توفر بعض منها كالحديد والألمنيوم في دول المجلس الأخرى[٣]، ففي المملكة العربية السعودية تم اكتشاف كميات متفاوتة من أنواع

١ - النشرة الاقتصادية، العدد ٣، ص: ٧٨-٧٩، مرجع سابق.

٢ - المصدر نفسه، ص: ٧٩.

٣ - النشرة الاقتصادية، العدد ٤، ص: ٣٥، مرجع سابق.

المعادن المختلفة فقد نجحت أعمال الدراسة والتنقيب المكثفة في الكشف عن أكثر من (٤٢٠٠) من المكامن المعدنية شملت الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم وكذلك المواد الأولية للبناء، وتقدر قيمة المعادن المكتشفة حتى الآن قبل استخراجها من باطن الأرض بحوالي (٧٣,٦) بليون ريال سعودي بأسعار عام ١٩٨٦م[١]، وتقوم وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) بأدوار مكملة بينها للإستكشاف والبحث والإنتاج عن المعادن في المملكة العربية السعودية [٢].

وفي سلطنة عُمان كميات متفاوتة من المعادن المختلفة من أهمها الذهب والفضة والنحاس وتتولى شركة عُمان للتعدين مسؤلية الاستكشاف والإنتاج عن المعادن في السلطنة حيث بلغ قيمة مبيعاتها عام ١٩٨٧م من الذهب والفضة والنحاس (١,٤٣٩) مليون ريال عُماني[٣].

ثالثًا: اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون:

يتفاوت تاريخ اكتشاف النفط من دولة لأخرى في دول المجلس تبعًا للنشاط الاستكشافي في كل دولة والظروف المتعلقة بالشركات التي تتولى ذلك النشاط.

فبالنسبة لدولة **الإمارات العربية المتحدة** فهي تضم سبع إمارات هي أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة. وقد اكتشف النفط في إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة أمّا الإمارات الأخرى فما زالت عمليات البحث والاستكشاف قائمة ولم يسجل حتى الآن أي اكتشاف تجاري.

---

١ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، (الرياض، مطابع وزارة التخطيط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م) ص: ٤٨.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للبترول والمعادن، مرجع بترومين، (١٣٩٨هـ/١٤٠٦هـ - ١٩٧٨م/١٩٨٦م)، (الرياض، المؤسسة العامة للبترول والمعادن، د. ت) ٥٨/٢.

٣ ـ سلطنة عُمان، مجلس التنمية، الكتاب الإحصائي السنوي، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) (مسقط المديرية العامة للإحصاءات الوطنية، الإصدار السادس عشر، كانون أول، ١٩٨٨م) ص: ٣٢٤.

إمارة أبو ظبي: تنقسم مناطق اكتشاف النفط في هذه الإمارة إلى قسمين المناطق البرية، والمناطق البحرية.

- المناطق البرية: يعتبر حقل (باب) الذي يقع على بعد (٨٠) كم إلى الجنوب الغربي من مدينة أبو ظبي العاصمة أول حقل يكتشف في المناطق البرية في عام ١٩٥٣م وتم التأكد منه عام ١٩٥٨م عندما حفرت البئر الثانية فيه وفي عام ١٩٦٣م تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت أول ناقلة من النفط الخام في أواخر ذلك العام من مصب (جبل الظنه) الذي يربطه بالحقل خط للأنابيب بطول (١١٢) كم وقطر (٢٤) بوصة وتم بناء العديد من الخزانات فوق (جبل الظنه) لخزن النفط القادم من الحقل والمعد للتصدير[١].

وقد توالى بعد ذلك اكتشاف الحقول النفطية في المناطق البرية ووصل عددها إلى خمسة حقول رئيسية مطورة بالإضافة إلى العديد من الحقول البرية المكتشفة غير المطورة[٢].

- المناطق البحرية: كان حقل (أم الشيف) أول حقل يتم اكتشافه في المناطق البحرية في عام ١٩٥٨م وتم تصدير أول شحنة منه في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٢م عبر جزيرة (داس) التي ينقل إليها بواسطة خط أنابيب طوله (٢٢٠) ميلاً وقطره (١٨) بوصة[٣]، وتوالى بعد ذلك اكتشاف الحقول كما يوضحها الجدول (٤).

إمارة دبي: تأتي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبو ظبي من حيث تاريخ الاكتشاف النفطي وأيضًا من ناحية الأهمية النفطية وتنقسم مناطق اكتشاف النفط في هذه الإمارة إلى قسمين إيضًا: المناطق البرية والمناطق البحرية.

---

١ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، (د.ن، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص: ٣٠٤.

٢ - المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

٣ - المصدر نفسه، ص: ٣٠٩.

ـ المناطق البرية: لم يكتشف النفط في هذه المناطق إلا متأخراً مقارنة باكتشافه في المناطق البحرية ففي ٦ آيار (مايو) ١٩٨٢م أكتشف حقل (مرغم) في المناطق البرية من هذه الإمارة ويعتبر الغاز هو العنصر الرئيسي في هذا الحقل وكانت هذه المرة الأولى التي يتم اكتشاف النفط فيها بعد أن أعلنت الشركات النفطية عام ١٩٦٤م عدم جدوى الحفر في المناطق البرية[١].

ـ المناطق البحرية: أكتشف النفط فيها في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦م في حقل (فاتح) وتم تصدير أول شحنة منه في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩م البالغة (١٨٠) ألف برميل[٢].

إمارة الشارقة: أكتشف النفط فيها في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٢م بكميات تجارية في بئر (مبارك رقم ١) بطاقة إنتاجية قدرها (١٣,٩٥٥) برميل يومياً[٣].

إمارة رأس الخيمة: اكتشف حقل (صالح) في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣م الذي يبعد عن شاطئ رأس الخيمة (٢٦) ميلاً[٤].

أما **البحرين** فتعتبر أول دولة على مستوى دول مجلس التعاون تم اكتشاف النفط بها وذلك في ٣١ آيار (مايو) ١٩٣٢م من الحقل المملوك للدولة وهو حقل (عوالي) في الجزء الغربي من جزيرة البحرين وبالإضافة إلى هذا الحقل يوجد حقل مشترك بينها وبين المملكة العربية السعودية وهو حقل (أبو سعفة) الذي يعود تاريخ اكتشافه إلى عام ١٩٦٣م ويتم اقتسامه مناصفة بين الدولتين[٥].

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: المركز العربي للإعلام، ١٩٨٤م) ص: ٥٤.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٥٣-٥٤، د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/٤٢٠، مرجع سابق

٣ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ١/٤٤٣ - ٤٤٤.

٥ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٥-١٢٦، مرجع سابق.

جدول (٤)

أهم الحقول المكتشفة في الإمارات العربية المتحدة[١]

الإمـارة		اسـم الحقول	تاريخ الاكتشاف التجاري
أبو ظبي	الحقول البرية	حقل باب	١٩٦٤
		حقل بوحصا	١٩٦٤
		حقل عصب	١٩٧٣
		حقل سـهل	١٩٧٥
		حقل شـاه	١٩٨٤
	الحقول البحرية	حقل أم الشـيف	١٩٦٣
		حقل البندق[٢]	١٩٦٤
		حقل زكم السـفلي	١٩٧٤
		حقل البخوش	١٩٧٤
		حقل مبرز	١٩٧٤
		حقل زاكم العلوي	١٩٧٦
		حقل أرزنه	١٩٧٩
		حقل أم الدلخ	١٩٨٥
		حقل سـطح	١٩٨٥
دبي	الحقول البرية	حقل مرغم	١٩٨٢
	الحقول البحرية	حقل فتح	١٩٦٩
		حقل جنوب غرب فتح	١٩٧٢
		حقل فلاح	١٩٧٨
		حقل راشـد	١٩٧٩
الشارقة	الحقول البحرية	حقل مبارك[٣]	١٩٧٢
رأس الخيمة	الحقول البحرية	حقل صالح	١٩٨٤

---

١ ـ د. مانع سـعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/٤٢٠-٤٢١، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٠، مرجع سابق.

٢ ـ إنتاج هذا الحقل مناصفة مع قطـر.

٣ ـ إنتاج هذا الحقل مناصفة مع إيران.

وفي **المملكة العربية السعودية** أكتشف النفط بكميات تجارية في عام ١٩٣٨م في حقل (الدمام) وتم نقل أول شحنة من النفط في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨م وذلك بمركب من الخبر حتى البحرين ثمَّ بنيت المرافق الصناعية ومرافق الشحن البري في رأس تنورة ونقلت أول شحنة من النفط من رأس تنورة إلى الأسواق العالمية في آيار (مايو) ١٩٣٩م[١]، وتوالت بعد ذلك الاكتشافات النفطية في المملكة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٥).

وتشترك المملكة العربية السعودية والكويت في حقول المنطقة المحايدة بينهما ويرجع اكتشاف حقول النفط بها إلى عام ١٩٥٣م حيث أكتشف حقل (الوفرة) وفي عام ١٩٦٣م أكتشف حقل (جنوب الفوارس) وفي عام ١٩٦٦م اكتشف حقل جنوب (أم قدير)، وفي المنطقة المغمورة أكتشف حقل (الخفجي) وحقل (الحوت) عامي ١٩٦٠م و ١٩٦٣م[٢].

وفي **سلطنة عُمان** يمكن تقسيم المناطق التي أكتشف فيها النفط إلى ثلاث مناطق[٣]:

- المنطقة الأولى «أو» الشمالية.
- المنطقة الثانية «أو» الوسطى.
- المنطقة الثالثة «أو» الجنوبية.

المنطقة الأولى: أكتشف النفط فيها عام ١٩٦٢م في كل من (بئر جبال) و(بئر ناطح) وفي عام ١٩٦٤م أكتشف في (بئر فهود) ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك في هذه المنطقة. وينقل النفط الموجود في هذه المنطقة إلى ميناء (الفحل) بواسطة خط أنابيب طوله (٢٧٦) كم، وفي نهاية شهر تموز (يوليه) ١٩٦٧م تم

---

١ ـ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصائية، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، بحث غير منشور، ص: ٢.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٧٧، مرجع سابق.

٣ ـ سلطنة عُمان، وزارة التجارة والصناعة، الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، (١٩٧٠، ١٩٨٠م)، ص: ١٣٦ وما بعدها.

تصدير أول شحنة نفط من هذه المنطقة[١].

جدول (٥)

أهم حقول النفط المكتشفة في المملكة العربية السعودية بما فيها المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت.

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
الدمام	آذار (مارس) ١٩٣٨	الكدن	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧
أبو حدرية	آذار (مارس) ١٩٤٠	الجريبعات	كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨
بقيق	كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٠	الشيبه	آذار (مارس) ١٩٦٨
القطيف	نيسان (أبريل) ١٩٤٥	أبوجفان	تشرين الثاني (نوفبمر) ١٩٧١
الغوار	حزيران (يونيه) ١٩٤٨	الحرملية	كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١
الفاضلي	كانون ثاني (يناير) ١٩٤٩	مزاليج	كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١
السفانية	نيسان (أبريل) ١٩٥١	جهام	كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣
الوفرة °	نيسان (أبريل) ١٩٥٣	قرضي	شباط (فبراير) ١٩٧٣
الخرسانية	نيسان (أبريل) ١٩٥٦	اللهابة	تموز (يوليو) ١٩٧٣
خريص	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٧	المحارة	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣
منيفه	تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٧	رمثان	نيسان (أيلول) ١٩٧٤
الخفجي°	كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠	كرين	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤
فوارس الجنوبية°	آذار (مارس) ١٩٦٣	الرملة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٤
أبو سعفه	آيار (مايو) ١٩٦٣	بكر	تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤
الحوت°	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٣	اللوهة	آذار (مارس) ١٩٧٥
بري	نيسان (أبريل) ١٩٦٤	وطبان	آيار (مايو) ١٩٧٥
الظلوف	آيار (مايو) ١٩٦٥	دبدبة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٥
جنوب أم قدير°	كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٦	ربيان	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٥
مرجان	آيار (مايو) ١٩٦٧	السوبان	نيسان (أبريل) ١٩٧٦
كران	حزيران (يونيه) ١٩٦٧	شرار	آيار (مايو) ١٩٧٦
جنا	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧	حصبة	آب (أغسطس) ١٩٧٦

١ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ١٩٧٠ – ١٩٨٠م ص١٣٧. مرجع سابق.

٥ ـ حقول المنطقة المقسومة بين المملكة والكويت.

تابع جدول (٥)[١]

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
حباري	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦	اللغفة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩
جريد	كانون ثاني (يناير) ١٩٧٨	تينات	حزيران (يونيه) ١٩٨٢
جلادي	شباط (فبراير) ١٩٧٨	مغرب	أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢
حرقوص	آب (أغسطس) ١٩٧٨	الجعوف	كانون ثاني (يناير) ١٩٨٣
وريعة	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨	فرحة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٣
ذيب	آذار (مارس) ١٩٧٩	السهباء	آب (أغسطس) ١٩٨٤
جوب	حزيران (يونيه) ١٩٧٩	الحوطة ١	١٩٨٩
فريدة	تموز (يوليه) ١٩٧٩	الحوطة ٢	١٩٨٩
سمين	تموز (يوليه) ١٩٧٩	الدلم	١٩٨٩أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦
هامور	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩		

المنطقة الثانية: يقع المركز الرئيسي لتجميع النفط من هذه الحقول في (قرن علم) وقد اكتشف فيها النفط عام ١٩٧٢م غير أن الإنتاج الفعلي لم يبدأ إلا في مطلع عام ١٩٧٥م بعد أن تم توصيل هذه المنطقة بميناء (الفحل) ميناء تصدير النفط العُماني بواسطة خط أنابيب فرعي مع خط الأنابيب الأصلي الذي يربط المنطقة الأولى بميناء الفحل[٢].

المنطقة الثالثة: تم اكتشاف النفط في هذه المنطقة في عام ١٩٧٧م في

---

١ ـ المصدر:

١ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، البترول تاريخ وأرقام، (الظهران: وكالة الوزارة للشئون الفنية، د.ت) ص: ١٣-١٦.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، النشرة الإحصائية البترولية، العدد ١٤، عام ١٩٨٣، الرياض، ص: ١٤.

٣ ـ السياسة البترولية السعودية واستقرار سوق النفط. مجلة أسواق، العدد الخامس، آذار (مارس) ١٩٩٠م، القاهرة، ص: ١٠.

٢ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات (١٩٧٠م - ١٩٨٠م)، ص:١٣٧ - ١٣٨، مرجع سابق.

منطقة (رجب) ونظراً لأن هذا النوع من النفط من النوع اللزج الثقيل إذ تتراوح كثافته (٢٠) و (٢٤) درجة ولتخفيف درجة لزوجته فإنه يخلط مع النفط الخفيف وينقل بواسطة خط أنابيب طوله (٤٤٥) كم حتى (قرن علم) في المنطقة الثانية حيث ينضم إلى شبكة أنابيب النفط المتجهة إلى ميناء الفحل[١]. ويوضح الجدول (٦) أهم الحقول المكتشفة في السلطنة وتاريخ اكتشافها.

جدول (٦)

أهم حقول النفط المكتشفة في سلطنة عُمان[٢]

اسم الحقل	المنطقة	تاريخ الاكتشاف	اسم الحقل	المنطقة	تاريخ الاكتشاف
ناطح	شمال عُمان	١٩٦٢	مهبور	الجنوبية	١٩٧٩
جبال	شمال عُمان	١٩٦٢	قطا	الجنوبية	١٩٧٩
فهود	شمال عُمان	١٩٦٤	ريما	الجنوبية	١٩٧٩
ناطح غرب	شمال عُمان	١٩٦٦	بربا الجنوبية	الجنوبية	١٩٧٩
الجبل	شمال عُمان	١٩٦٨	روتيب	الجنوبية	١٩٧٩
الحويصة	الوسطى	١٩٦٩	جلمود	الجنوبية	١٩٧٩
قرن علم	الوسطى	١٩٧٢	بحا	الجنوبية	١٩٧٩
غابة الشمالية	الوسطى	١٩٧٢	قلعة	منطقة الرادي	١٩٧٩
سبح فهيده	الوسطى	١٩٧٢	صبر	الجنوبية	١٩٨٠
حابور	الوسطى	١٩٧٢	بربا الشمالية	الجنوبية	١٩٨٠
الخوير	الشمالية	١٩٧٦	جزل	الجنوبية	١٩٨٠
رحب	الجنوبية	١٩٧٧	ذهبان	الجنوبية	١٩٨٠
بربا	الجنوبية	١٩٧٨	نمر	الجنوبية	١٩٨٠
قهارير	الجنوبية	١٩٧٨	عمران	الجنوبية	١٩٨٠
أمين الجنوبي	الجنوبية	١٩٧٨	جلمود الشمالي	الجنوبية	١٩٨٠
إيراد	الجنوبية	١٩٧٨	مها	الجنوبية	١٩٨٠
خضيره	الجنوبية	١٩٧٨	سويمات	الجنوبية	١٩٨٢
شمس	شمال عُمان	١٩٧٨	سياله	الجنوبية	١٩٨٢
سحمة	وسط عُمان	١٩٧٩	وفره	الجنوبية	١٩٨٣

١ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ١٩٧٠ م - ١٩٨٠م، ص:١٣٨ - ١٣٩، مرجع سابق.

٢ ـ أنظر:

ـ الموسوعة الاقتصادية - ص: ٢٣٥ - ٢٣٦، مرجع سابق.

ـ سلطنة عُمان، وزارة النفط والمعادن، النفط والمعادن في عُمان، د.ت، ص: ٣١.

وفي **قطر** بدأ التنقيب عن النفط فيها عام ١٩٣٧م إلا أنه توقف أثناء الحرب العالمية الثانية واستؤنف بعد توقف الحرب عام ١٩٤٩م، ويأتي الإنتاج النفطي في قطر من نوعين من الحقول: الحقول البرية و الحقول البحرية.

الحقول البرية[١]: يأتي جميع إنتاجها من حقل (دخان) الذي بدأ الإنتاج فيه في عام ١٩٤٩م ويتم ضخ النفط من هذا الحقل إلى ميناء (أمسيعيد) عبر أربعة خطوط أنابيب.

الحقول البحرية: وتضم ثلاث حقول رئيسية هي:

حقل (العد الشرقي) الذي أكتشف عام ١٩٦١م وبدأ الإنتاج منه عام ١٩٦٤م.

وحقل (ميدان محزم) وقد أكتشف عام ١٩٦٣م وبدأ الإنتاج منه عام ١٩٦٥م.

حقل (بولحنين) وأكتشف هذا الحقل عام ١٩٦٩م وتدفق إنتاجه عام ١٩٧٣م.

ويتم تصدير إنتاج هذه الحقول من جزيرة (حالول) التي يوجد بها مجموعة من الخزانات تبلغ سعتها نحو ستة ملايين برميل ويبلغ مجموع الآبار المنتجة من هذه الحقول ٣٤ بئراً[٢].

وبالإضافة إلى الحقول السابقة يوجد حقل (البندق) الذي أكتشف عام ١٩٦٤م وبدأ إنتاجه عام ١٩٧٥م وتبلغ مساحته (٢٠) كم^{٢} ويقع على الحدود بين قطر والإمارات العربية المتحدة[٣].

ويوضح الجدول (٧) أهم الحقول المكتشفة في قطر.

---

١ ـ ورقة دولة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الرابع في بغداد، ١٤ – ١٧ آذار (مارس) ١٩٨٨م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٩٨٨م) ص: ٣٠٢.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٩٦ – ٢٩٧، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٩٤ – ٢٩٥.

جدول (٧)
أهم حقول النفط المكتشفة في قطر

اسم الحقل	تاريخ الإنتاج
الحقول البرية:	
حقل دخان	١٩٤٦
الحقول البحرية:	
حقل العد الشرقي	١٩٦٤
حقل ميدان محزم	٩٦٥
حقل بولحنين	١٩٧٢
حقل البندق	١٩٧٥

وفي **الكويت** تم أول اكتشاف للنفط عام ١٩٣٨م عقب تدفق النفط من بئر (البرقان رقم ١) بمعدل حوالي (٤٣٠٠) برميل في اليوم وقد بدأ إنتاج النفط من الحقول النفطية عام ١٩٤٦م وسبب ذلك التأخير هو قيام الحرب العالمية الثانية، وتتوزع الحقول النفطية في الكويت في الجنوب الشرقي وتضم هذه حقل (البرقان) الذي يعتبر من أهم حقول النفط في العالم، وحقول نفط شمال الكويت وتضم حقول (الروضتين) و (الصابرية) و (البحرة)، وحقول نفط جنوب غرب الكويت التي تضم حقول (المناقيش) وشرق وغرب (أم قدير). ويوضحها جميعًا الجدول رقم (٨) وتاريخ اكتشافها، وتشترك الكويت مع المملكة العربية السعودية في حقول المنطقة المحايدة بينهما والتي من أهم حقولها (الخفجي) و (الحوت) و (الوفرة) و (فوارس) الجنوبية وجنوب (أم قدير)[١].

---

١ ـ الكويت: وزارة المالية والنفط انظر: نفط الكويت حقائق وأرقام، آب (أغسطس) ١٩٧٠م ص: ١٧٠، د. محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية ١٩٧٧م) ص: ٢٤٣ وما بعدها، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ص: ٣٥٤، مرجع سابق.

جدول (٨)

أهم الحقول المكتشفة في الكويت[١]

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
١ ـ حقل البرقان الكبير.	١٩٣٨م	٦ ـ أم القدير الشرقي (غربي الكويت).	١٩٦٢م
٢ ـ حقل الوفرة.	١٩٥٣م	٧ ـ أم القدير الغربي (غربي الكويت).	١٩٦٢م
٣ ـ حقول نفط شمالي الكويت وتضم:		٨ ـ حقل الفوارس الجنوبي.	١٩٦٣م
أ ـ الروضتين.	١٩٥٥م	٩ ـ حقل الحوت.	١٩٦٣م
ب ـ الصابرية.	ـ	١٠ ـ حقل أم القدير الجنوبي.	١٩٦٦م
جـ ـ البحرة.	١٩٥٦م	١١ ـ حقل اللولو	١٩٦٦م
٤ ـ المناقيش (غربي الكويت).	١٩٥٩م	١٢ ـ حقل الدرة	١٩٦٧م
٥ ـ حقل الخفجي.	١٩٦٠م		

وبعد الانتهاء من استعراض اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون يمكن يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة الآتية:

أولاً: أن أقدم دولة إكتشفت بها النفط الخام هي البحرين عام ١٩٣٢م تليها المملكة العربية السعودية والكويت عام ١٩٣٨م ثم قطر عام ١٩٤٩م والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٥٨م وأخيراً سلطنة عُمان عام ١٩٦٢م.

ثانيًا: تتفاوت الحقول النفطية في دول مجلس التعاون من حيث عددها وطاقتها، فنلاحظ أن أكبر عدد وحجم فيها يوجد في المملكة العربية السعودية وتتضمن أغنى حقول العالم من النفط الخام ومنها حقل (الغوّار) وأقلها دولة البحرين التي يوجد بها حقل (عوالي) وحقل آخر مشترك بينها وبين المملكة العربية السعودية. أما بقية دول المجلس فيتراوح عدد الحقول فيها تبعًا لنشاط الشركات المكتشفة وحجم الاحتياطي النفطي بها إلا أنها بصفة عامة تعتبر حقول النفط في دول مجلس التعاون من أغنى الحقول الموجودة في العالم بالنفط.

---

١ ـ الكويت وزارة النفط، نفط الكويت حقائق وأرقام، ١٩٨٣م، ص: ١٣٧ ومابعدها.

ثالثًا: مازال هناك قصورًا في التعاون في مجال الاستكشاف النفطي بين دول المجلس ومن المجدي اقتصاديًا وفنيًا وإداريًا توحيد الجهود في هذا المجال، فمن الناحية الاقتصادية والإدارية يساعد التعاون في مجال الاستكشاف على خفض التكاليف والنفقات التي توجهها كل دولة نحو اكتشاف موارد نفطية جديدة وكذلك يساعد الدول التي لاتملك إمكانيات متطورة في هذا المجال في اكتشاف حقول نفطية بها أو تقييم الحقول المنتجة.

ومن الناحية الفنية يساعد تشابه تركيب الحقول النفطية في منطقة الخليج العربي على ترسيخ مثل هذا التعاون.

كما يمكن في مرحلة لاحقة الاستفادة من نشاط هذه المؤسسات وتوجيهه إلى دول أخرى عربية وإسلامية للاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية لدول مجلس التعاون في هذا المجال ويمكن أيضًا أن يمتد نشاط هذه المؤسسات إلى مناطق أخرى من العالم في مرحلة لاحقة.

ويبرز في هذا المجال «الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية» التي أنشأتها الكويت في ١٩٨١/٤/١م للقيام بالأعمال الآتية[١] في الدول الأخرى:

١ ـ الأعمال المتعلقة بالتنقيب والحفر للبحث عن النفط الخام والغاز الطبيعي.

٢ ـ تطوير حقول النفط والغاز وإنتاجها.

٣ ـ القيام بجميع العمليات المساندة وكل مامن شأنه أن يساعد على إدارة وتنفيذ الأعمال المذكورة أعلاه.

ويمكن لدول المجلس الاستفادة من تجربة الشركة المذكورة في هذا المجال.

---

١ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ١٩٨٣م، ص: ٧٦، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون

المطلب الأول: الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون.

تعتبر دول مجلس التعاون من الدول ذات الطاقة الكبرى في إنتاج النفط سواء على مستوى دول منظمة الأوبك[١] أو على مستوى دول العالم، فخلال الفترة (٧٨-٨٧) سجلت هذه الدول أعلى نسبة في الإنتاج بالنسبة لدول منظمة الأوبك عام ١٩٨١م (٥٨٪) وبالنسبة لدول العالم (٢٣٪) لنفس العام. وتفصيل ذلك كالآتي:

في **الإمارات العربية المتحدة** بدأ الإنتاج النفطي عام ١٩٦٢م بإنتاج يومي قدره (١٤) ألف برميل يوميًا وذلك حسب مايوضحه الجدول (٩) أخذ في التزايد في حجمه بعد ذلك إلى أن بلغ أقصى مستوى له عام ١٩٧٧م بإنتاج يومي قدره (٢,٠) ميلون برميل يوميًا تقريبًا، ويعود هذا التزايد في حجم الإنتاج من النفط للطلب المتزايد على النفط في السوق الدولية واتجاه الدول المستهلكة الصناعية لتكوين مخزون استراتيجي منه، وقد عاد بعد ذلك حجم هذا الإنتاج للانخفاض في حجمه حتى نهاية عقد الثمانينات ويعود ذلك إلى بعض الإعتبارات الفنية والاقتصادية التي تتعلق بظروف السوق الدولية وماشهدته هذه السوق من تذبذب في العرض والطلب على النفط خلال عقد الثمانينات وأيضًا اتجاه الدولة إلى تقييد الإنتاج للمحافظة على الثروة النفطية وكذلك للالتزام بقرارات منظمة الأوبك[٢].

وفي **البحرين** تعتبر أول دولة منتجة للنفط على مستوى دول مجلس التعاون فقد بدأ الإنتاج في آيار (مايو) ١٩٣٢م بمعدل إنتاج يومي (٩٦٠٠) برميل يوميًا وذلك حسب مايوضحه الجدول (١٠) الذي يوضح تطور إنتاج البحرين حتى

---

١ ـ سيتم التعريف بمنظمة الأوبك في الفصل الرابع من هذه الرسالة، ص .

٢ ـ انظر:

ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع (١٤-١٧ آذار (مارس) ١٩٨٨م)، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٩٨٨م) ٤٢/٥.

نهاية عقد الثمانينات، فقد بلغ حده الأقصى عام ١٩٧٠م (٢٧,٩) مليون برميل سنويًا، أخذ بعد ذلك في الانخفاض المتتالي في حجمه حتى وصل في نهاية ١٩٨٧م إلى (١٥,٣) مليون برميل سنويًا. وتتجه دولة البحرين إلى المحافظة على ثروتها النفطية المحدودة أطول فترة ممكنة عن طريق تحديد مستوى الإنتاج وتطوير المناطق التي تحتوي على كميات من النفط لم تستغل[١].

جدول (٩)

تطور إنتاج النفط الخام في الإمارات (١٩٦٢ - ١٩٨٧م)[٢]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٦٢	١٤,٢	٠,٥١٨	١٩٧٥	١,٦٦٥,٧	٦٠٧,٨٧
١٩٦٣	٤٨,٢	١٧,٥٩	١٩٧٦	١,٩٣٦,٣	٧٠٦,٧٥
١٩٦٤	١٨٦,٨	٦٨,١٨	١٩٧٧	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠
١٩٦٥	٢٨٢,٢	١٠٣,٠	١٩٧٨	١,٨٣٠,٥	٦٦٨,١٣
١٩٦٦	٣٦٠,٠	١٣١,٤٠	١٩٧٩	١,٨٣٠,٩	٦٦٨,٣٠
١٩٦٧	٣٨٢,١	١٣٩,٤٧	١٩٨٠	١,٧٠١,٩	٦٢١,١٩
١٩٦٨	٤٩٦,٦	١٨١,٢٦	١٩٨١	١,٥٠٢,٣	٥٤٨,٣٤
١٩٦٩	٦٢٧,٨	٢٢٩,١٥	١٩٨٢	١,٢٤٨,٨	٤٥٥,٨١
١٩٧٠	٧٧٩,٦	٢٨٤,٥٥	١٩٨٣	١,١٤٩,٠	٤١٩,٣٨
١٩٧١	١,٠٥٩,٥	٣٨٦,٧٢	١٩٨٤	١,٠٦٩,٠	٣٩٠,١٨
١٩٧٢	١,٢٠٢,٧	٤٣٨,٩٨	١٩٨٥	١,٠٥٦,٨	٣٨٥,٧٣
١٩٧٣	١,٥٣٢,٦	٥٥٩,٤٠	١٩٨٦	١,٣٠٩,٠	٤٧٧,٧٥
١٩٧٤	١,٦٧٨,٦	٦١٢,٦٩	١٩٨٧	١,٤١٨,٠	٥١٧,٥٦

---

١ - ورقة البحرين، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، بغداد (١٤-٧) آذار (مارس) ١٩٨٨م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م) ٧٦/٥.

٢ - المصدر:

- Annual statistical Bulletin (vienna Austria - Opec 1988 - P (52).

جدول (١٠)

تطور إنتاج النفط الخام في البحرين (١٩٤٠ - ١٩٨٧م)[١]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٠	١٩,٣	٧,٠	١٩٧٨	٥٥,٣	٢٠,١٨
١٩٥٠	٣٠,٢	١١,٠٢	١٩٧٩	٥١,٣	١٨,٧٢
١٩٦٠	٤٥,١	١٦,٥	١٩٨٠	٤٨,٢	١٧,٥٩
١٩٧٠	٧٦,٦	٢٧,٩٦	١٩٨١	٤٦,١	١٦,٨٣
١٩٧١	٧٤,٩	٢٧,٣٤	١٩٨٢	٤٤,٠	١٦,٠٦
١٩٧٢	٦٩,٧	٢٥,٤٤	١٩٨٣	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٣	٦٨,٤	٢٤,٩٧	١٩٨٤	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٤	٦٧,٤	٢٤,٦٠	١٩٨٥	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٥	٦١,١	٢٢,٣٠	١٩٨٦	٤٢,٠	١٥,٠
١٩٧٦	٥٨,٢	٢١,٢٤	١٩٨٧	٤٢,٠	١٥,٣١
١٩٧٧	٥٨,٢	٢١,٢٤			

وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فإنها تعتبر من دول المجلس ذات الطاقة الكبرى في حجم الإنتاج، وقد بدأ الإنتاج فيها عام ١٩٣٨م بإنتاج يومي قدره (١٤٠٠) برميل يوميًا تقريبًا، ويوضح الجدول (١١) تطور الإنتاج في المملكة العربية السعودية الذي يشير إلى طاقة المملكة العربية السعودية الكبرى في الإنتاج مقارنة ببقية دول المجلس فقد بلغ أقصى مستوى لحجم الإنتاج عام ١٩٨٠م بمعدل إنتاج يومي قدره (٩,٩) مليون برميل ويعود ذلك الارتفاع في حجم الإنتاج لتلبية ازدياد الطلب على النفط الخام.[٢]

إلا أنها وبعد مؤتمر لندن في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨٣م وافقت المملكة العربية السعودية على أن تمارس دور المنتج المرن وذلك للمحافظة على مستوى إنتاج

---

١ ـ المصدر:

١ ـ من عام ١٩٤٠م حتى نهاية عام ١٩٨١م الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص: ١٢٥، مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٨٢م حتى نهاية عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي معهد البحوث - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران - السعودية، ١٩٩٠م، ص: ٣١-٣٢.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة اقتصاديات البترول، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، ، (الرياض: د.ت) ص: ٥ - ٦.

منظمة الأوبك ودعمًا لاستقرار السوق النفطي تأثر بعد ذلك الإنتاج بالإنخفاض في عامي ١٩٨٤م و ١٩٨٥م حيث وصل الإنتاج إلى (٤,١) و (٣,٣) مليون برميل على التوالي، وقد تخلت المملكة العربية السعودية عن لعب دور المنتج المرن إبتداءً من عام ١٩٨٦م وأخذ حجم إنتاجها النفطي يتفاوت على ضوء ماتحدده منظمة الأوبك من حصص لأعضائها تلتزم بها المملكة العربية السعودية لدعم وحدة المنظمة واستقرار الأسعار في السوق النفطي.

وفي **سلطنة عُمان** فقد بدأ الإنتاج التجاري فيها عام ١٩٦٧م بإنتاج يومي قدره (٥٧) ألف برميل وقد مر الإنتاج بمراحل غير مستقرة، مرّه بالزيادة وأخرى بالنقصان تبعًا للنشاط الاستكشافي وإمكانية الحقول النفطية إلا أنه مع بداية عام ١٩٧١م أخذ الإنتاج بالهبوط تدريجيًا بسبب نقصان الضغط داخل المكامن النفطية ثم عاد الإنتاج بالزيادة بعد دخول حقول جديدة إلى الإنتاج. وتعتبر سنة ١٩٧٦م هي السنة التي حقق الإنتاج النفطي العُماني مستوى عال في إنتاجه إذ بلغ في تلك السنة (١٣٤,٣) مليون برميل سنويًا ثم أخذ في النقصان إلى أن وصل عام ١٩٨٠م إلى مستوى مقارب لعام ١٩٧٢م وهو (١٠٣,٧) مليون برميل[١]، ولكن عاد بعد ذلك للارتفاع بمعدلات عالية بعد أن بدأت الحقول الجديدة بالإنتاج فوصل في نهاية عام ١٩٨٧م إلى (٢١٢,٥) مليون برميل سنويًا.

وفي **قطر** بدأ الإنتاج التجاري من النفط الخام عام ١٩٤٩م فوصل ذلك العام (٧٣٠) ألف برميل. وكما يوضح الجدول (١٣) فقد شهد الإنتاج من النفط الخام القطري أعلى معدلاته عام ١٩٧٣م فوصل إلى (٢,٨) ميلون برميل سنويًا (حوالي ٥٧٠ ألف برميل يوميًا) ثم تلى ذلك إنخفاض متتالي في كمية النفط المنتج الخام وذلك وفقًا لخطط وسياسات الإنتاج التي تراعي متطلبات التصدير وحاجات الاستهلاك المحلي وأوضاع السوق العالمية للنفط والتي ظهرت عليها علامات التخمة النفطية في بداية عقد الثمانينات[٢].

---

١ ـ انظر:

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٧-٢٣٨، مرجع سابق.

ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ص: ١٤٠-١٤٣، مرجع سابق.

٢ ـ ورقة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٣١٤/٥ مرجع سابق.

جدول (١١)

تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية من عام ١٩٣٨م إلى ١٩٨٧م

السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٣٨	٠,٠٠١٤	٠,٥١١	١٩٦٣	١,٧٩	٦٥٣,٣٥
١٩٣٩	٠,٠١٠٨	٣,٩٤٠	١٩٦٤	١,٩٠	٦٩٣,٥٠
١٩٤٠	٠,٠١٣٩	٥,٠٧	١٩٦٥	٢,٢١	٨٠٦,٦٥
١٩٤١	٠,٠١١٨	٤,٣١	١٩٦٦	٢,٦٠	٩٤٩,٠
١٩٤٢	٠,٠١٢٤	٤,٥٣	١٩٦٧	٢,٨١	١٠٢٥,٦٥
١٩٤٣	٠,٠١٣٣	٤,٨٥	١٩٦٨	٣,٠٤	١١٠٩,٦٠
١٩٤٤	٠,٠٢١٣	٧,٧٧	١٩٦٩	٣,٢٢	١١٧٥,٣
١٩٤٥	٠,٠٥٨٤	٢١,٣٢	١٩٧٠	٣,٨٠	١٣٨٧,٠٠
١٩٤٦	٠,١٦٤	٥٩,٨٦	١٩٧١	٤,٧٧	١٧٢١,٠٥
١٩٤٧	٠,٢٤٦	٨٩,٨٠	١٩٧٢	٦,٠٢	٢١٩٧,٣٠
١٩٤٨	٠,٤٠٠	١٤٢,٣٥	١٩٧٣	٧,٦٠	٢٧٧٤,٠٠
١٩٤٩	٠,٤٨٠	١٧٥,٠	١٩٧٤	٨,٤٨	٣٠٩٥,٢٠
١٩٥٠	٠,٥٥٠	٢٠٠,٠	١٩٧٥	٧,٠٧	٢٥٨١,٥
١٩٥١	٠,٧٦٢	٢٧٨,١٣	١٩٧٦	٨,٦٠	٣١٣٩,٣
١٩٥٢	٠,٨٢٥	٣٠١,١٢	١٩٧٧	٩,٢٠	٣٣٥٨,٠
١٩٥٣	٠,٨٤٥	٣٠٨,٤٣	١٩٧٨	٨,٣١	٣٠٣٣,١
١٩٥٤	٠,٩٦٢	٣٤٧,٨٤	١٩٧٩	٩,٥٣	٣٤٧٨,٤
١٩٥٥	٠,٩٧٧	٣٥٦,٦١	١٩٨٠	٩,٩٢	٣٦٢٠,٨
١٩٥٦	١,٠٠٣	٣٦٦,١	١٩٨١	٩,٨٠	٣٥٧٧,٠
١٩٥٧	١,٠٣١	٣٧٦,٣٢	١٩٨٢	٦,٤٨	٢٣٦٦,٤
١٩٥٨	١,٠٥٨	٣٧٠,٤٩	١٩٨٣	٤,٥٧	١٦٦٧,٥
١٩٥٩	١,١٥٣	٤٢٠,٨٤	١٩٨٤	٤,١٥	١٥١٦,٢
١٩٦٠	١,٣٢	٤٨١,٨٠	١٩٨٥	٣,٣٩	١٢٣٧,٤
١٩٦١	١,٤٨	٥٤٠,٢٠	١٩٨٦	٤,٧٨	١٧٤٦,٢
١٩٦٢	١,٦٤	٥٩٨,٦	١٩٨٧	٣,٩٨	١٤٥٠,٩

المصدر:

١ ـ من عام ١٩٣٨م إلى عام ١٩٧٥م تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، ص: ٢-٢٠ مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ص:٢٧-٣٠، مرجع سابق.

جدول (١٢)

تطور إنتاج النفط الخام بسلطنة عُمان من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧م[١]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٦٧	٥٧,٠	٢٠,٨	١٩٧٨	٣١٤,٠	١١٤,٦
١٩٦٨	٢٤١,٠	٨٧,٩	١٩٧٩	٢٩٥	١٠٧,٧
١٩٦٩	٣٢٨,٠	١١٩,٧	١٩٨٠	٢٨٤,١	١٠٣,٧
١٩٧٠	٣٣٢,٠	١٢١,٢	١٩٨١	٣٢٨,٢	١١٩,٨
١٩٧١	٢٩٤,٠	١٠٧,٣	١٩٨٢	٣٣٥,٩	١٢٢,٦
١٩٧٢	٢٨٢,٠	١٠٢,٩	١٩٨٣	٣٨٨,٨	١٤١,٩
١٩٧٣	٢٩٣,٠	١٠٦,٩	١٩٨٤	٤١٧,٥	١٥٢,٤
١٩٧٤	٢٩٠,٠	١٠٥,٨	١٩٨٥	٤٩٨,١	١٨١,٨
١٩٧٥	٣٤١,٠	١٢٤,٥	١٩٨٦	٥٥٩,٧	٢٠٤,٣
١٩٧٦	٣٦٨,٠	١٣٤,٣	١٩٨٧	٥٨٢,٣	٢١٢,٥
١٩٧٧	٣٤٠,٠	١٢٤,١			

وفي **الكويت** فقد بدأ الإنتاج التجاري عام ١٩٤٦م بـ (٥٩٠) ألف برميل سنويًا، وذلك كما يوضحه الجدول (١٤) حيث وصل أعلى معدل للإنتاج من النفط الخام عام ١٩٧٢م وبلغ الإنتاج اليومي (٣,٣) مليون برميل يوميًا أي مايعادل (١١٩٨) مليون برميل سنويًا، وبعد ذلك العام شهد الإنتاج تراجعًا تدريجيًا على مدى السنوات اللاحقة حتى بلغ عام ١٩٧٧م حوالي (١,٩٧) مليون برميل يوميًا، وأعقب ذلك العودة لزيادة الإنتاج في السنتين التاليتين استجابة لظروف زيادة الطلب العالمي على النفط الخام فارتفع إلى (٢,١٣) ثم إلى (٢,٥) مليون برميل يوميًا لعامي ١٩٧٨م و ١٩٧٩م على التوالي [١]، عاد بعدها للانخفاض استجابة لظروف السوق ولاتجاه الدولة لتقييد إنتاجها النفطي.

---

١ ـ المصدر:

١ ـ من عام ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٩م الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ص: ١٤١، مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٧، مرجع سابق.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٣٥٦، مرجع سابق.

جدول (١٣)

تطور إنتاج النفط الخام في قطر من عام ١٩٤٩م إلى ١٩٨٧م.

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٩	٢,٠	٠,٧٣٠	١٩٦٩	٣٥٥,٥	١٢٩,٧٦
١٩٥٠	٣٣,٦	١,٢٣	١٩٧٠	٣٦٢,٤	١٣٢,٢٨
١٩٥١	٤٩,٣	١,٨٠	١٩٧١	٤٣٠,٧	١٥٧,٢١
١٩٥٢	٦٩,٠	٢,٥٢	١٩٧٢	٤٨٢,٤	١٧٦,٠٨
١٩٥٣	٨٥,٠	٣,١٠	١٩٧٣	٥٧٠,٣	٢٠٨,١٦
١٩٥٤	٩٩,٩	٣٦,٤٦	١٩٧٤	٥١٨,٤	١٨٩,٢٢
١٩٥٥	١١٥,٠	٤١,٩٨	١٩٧٥	٤٣٧,٦	١٥٩,٧٢
١٩٥٦	١٢٣,٩	٤٥,٢٢	١٩٧٦	٤٩٧,٣	١٨١,٥١
١٩٥٧	١٣٨,٥	٥٠,٥٥	١٩٧٧	٤٤٤,٦	١٦٢,٢٨
١٩٥٨	١٧٥,١	٦٣,٩١	١٩٧٨	٤٨٦,٧	١٧٧,٦٥
١٩٥٩	١٧٠,٤	٦٢,١٩	١٩٧٩	٥٠٨,١	١٨٥,٤٦
١٩٦٠	١٧٤,٦	٦٣,٧٦	١٩٨٠	٤٧١,٤	١٧٢,٠٦
١٩٦١	١٧٧,٢	٦٤,٦٨	١٩٨١	٤١٥,٢	١٥١,٥٥
١٩٦٢	١٨٦,٢	٦٧,٩٦	١٩٨٢	٣٣٢,٠	١٢١,١٨
١٩٦٣	١٩١,٥	٦٩,٨٩	١٩٨٣	٢٦٩,٠	٩٨,١٩
١٩٦٤	٢١٥,٣	٧٨,٥٨	١٩٨٤	٣٢٥,٣	١١٨,٧٣
١٩٦٥	٢٣٢,٦	٨٤,٨٩	١٩٨٥	٢٩٠,١	١٠٥,٨٨
١٩٦٦	٢٩١,٣	١٠٦,٣٢	١٩٨٦	٣١٣,٦	١١٤,٤٦
١٩٦٧	٣٢٣,٦	١١٨,١١	١٩٨٧	٢٩١,٤	١٠٦,٣٦
١٩٦٨	٣٣٩,٥	١٢٣,٩٢			

المصدر:

١ ـ *Annual statistical Bulletin - Opec 1988 - P (50) .*

جدول (١٤)

الإنتاج من النفط الخام الكويتي من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٨٧م

السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٦	٠,٠٠١٦٢	٠,٠٥٩	١٩٦٧	٢,٤٩	٩١٢,٤٣
١٩٤٧	٠,٠٠٤٤٥	١,٦٢	١٩٦٨	٢,٦١٣	٩٥٣,٩٣
١٩٤٨	٠,١٢٧٢	٤٦,٤٣	١٩٦٩	٢,٧٧٣	١٠١٢,٣٠
١٩٤٩	٠,٢٤٦٥	٨٩,٩٧	١٩٧٠	٢,٩٨٩	١٠٩١,٢٠
١٩٥٠	٠,٣٤٤٤	١٢٥,٧	١٩٧١	٣,١٩٦	١١٦٦,٧٦
١٩٥١	٠,٥٦١٤	٢٠٤,٩١	١٩٧٢	٣,٢٨٣	١١٩٨,٣٠
١٩٥٢	٠,٧٤٧١	٢٧٢,٦٩	١٩٧٣	٣,٠٢٠	١١٠٢,٤٥
١٩٥٣	٠,٨٦١٩	٣١٤,٥٩	١٩٧٤	٢,٥٤٦	٩٢٩,٣٣
١٩٥٤	٠,٩٥٩٧	٣٥٠,٢٩	١٩٧٥	٢,٠٨٤	٧٦٠,٧٣
١٩٥٥	١,١٠	٤٠٢,٨١	١٩٧٦	٢,١٤٥	٨٩٢,٧١
١٩٥٦	١,١٨	٤٠٤,٦٠	١٩٧٧	١,٩٦٩	٧١٨,٦٩
١٩٥٧	١,١٧	٤٢٧,٦٣	١٩٧٨	٢,١٣١	٧٧٧,٨١
١٩٥٨	١,٤٤	٥٢٦,٠	١٩٧٩	٢,٥٠٠	٩١٢,٥٠
١٩٥٩	١,٤٤	٥٢٦,٠	١٩٨٠	١,٦٦٣	٦٠٧,٠
١٩٦٠	١,٦٩	٦١٧,٥١	١٩٨١	١,١٣٩	٤١٢,٣٤
١٩٦١	١,٧٣	٦٣٣,٢٨	١٩٨٢	٠,٨٢٤٣	٣٠٠,٨٦
١٩٦٢	١,٩٥	٧١٣,٥٩	١٩٨٣	١,٠٥٤	٣٨٤,٧٦
١٩٦٣	٢,٠٩٦	٧٦٥,١٥	١٩٨٤	١,١٦٣	٤٢٤,٤٩
١٩٦٤	٢,٣٠	٨٣٩,٨٧	١٩٨٥	٠,٩٣٦	٣٤١,٧٥
١٩٦٥	٢,٣٦	٨٦١,٥١	١٩٨٦	١,٢٤	٤٥١,٧٦
١٩٦٦	٢,٤٨	٩٠٦,٧٠	١٩٨٧	,٩٧٢	٣٥٤,٦٣

المصدر:

١ ـ (48) P - Annual statistical Bulletin - Opec 1988 - 46 to 88 .

وبعد أن استعرض هذا المطلب تطور حجم الإنتاج النفطي في كل دولة من دول مجلس التعاون نعرض لمقارنة إنتاج مجموع دول مجلس التعاون مع دول منظمة الأوبك ودول العالم الأخرى، حيث يوضح الجدول (١٥) تطور حجم إنتاج دول المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) وعلى ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة الآتية:

أولاً: سجلت المملكة العربية السعودية أعلى مستوى في الإنتاج خلال الفترة المذكورة حيث سجلت نسبة (٥٥٪) من إجمالي إنتاج دول المجلس عام ٨٧ فالإمارات العربية المتحدة بلغت نسبة إنتاجها ذلك العام (١٩٪) بالنسبة لإجمالي إنتاج دول المجلس والكويت بنسبة (١٣٪) وسلطنة عُمان (٨٪)، وقطر بنسبة (٤٪) وأقلهم مستوى في حجم الإنتاج البحرين (١٪).

ثانيًا: سجل إنتاج دول مجلس التعاون أعلى مستوى له خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) عام ١٩٧٩م ويعود ذلك إلى الأزمة النفطية التي حدثت في ذلك العام وتمثلت في نقص الإنتاج الإيراني بمعدل (٣) ملايين برميل يوميًا تحملت الدول المنتجة ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي وبالذات الأعضاء في الأوبك وهي «الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت» تحملت مسؤليتها في تعويض النقص الحاصل في السوق النفطي فزاد إنتاجها عن العام السابق بما نسبته (١٣٪)[1]، وقد عاد في السنوات التالية لعام ١٩٧٩م الإنتاج في الإنخفاض ويعود ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وإنخفاض صادراته وتدهور أسعاره، وإلى التزام تلك الدول بقرارات منظمة الأوبك.

ثالثًا: كما يتضح من الجدول (١٥) فإن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي يشكل نسبة وصلت في عام ١٩٨١م (٥٨٪) من إنتاج الأوبك وهي أعلى نسبة خلال الفترة المذكورة كما شكلت أيضًا في نفس العام (٢٣٪) من إجمالي إنتاج دول العالم وهي أعلى نسبة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) وهذا يؤكد أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في قدرتها على التأثير في العرض العالمي للنفط حيث يشكل إنتاجها أكثر من نصف إنتاج دول منظمة الأوبك وأيضًا حوالي ربع الإنتاج العالمي.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي السادس، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٠م) ص: ٣٩.

رابعًا: يحكم الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون عدة إعتبارات من أهمها[١]:

- الاحتياجات المالية للدولة واللازمة لمشروعات التنمية فيها.
- الطاقة الاستيعابية للاستثمار المحلي.
- ظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية.
- قرارات منظمة الأوبك والتي تحرص دول مجلس التعاون[٢] على الالتزام بها وذلك بتحديد حصص إنتاج لكل دولة عضو في المنظمة.

خامسًا: تختلف طاقة كل دولة من دول المجلس في إنتاج النفط الخام وكما يتبين من الجدول الخاص بكل دولة من الدول الست الذي يوضح تطور إنتاج كل دولة بدءً من تاريخ أول إنتاج حتى نهاية عام ١٩٨٧م، فيلاحظ من دراسة تلك الجداول أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر دولة في طاقة الإنتاج وصلت إلى (٩,٩) مليون برميل يوميًا عام ١٩٨٠م، تليها الكويت (٣,٣) مليون برميل يوميًا عام ١٩٧٢م، فالأمارات العربية المتحدة (٢) مليون برميل يوميًا عام ١٩٧٧م، فسلطنة عُمان (٥٨٢,٣) ألف برميل يوميًا عام ١٩٨٧م، فقطر (٥٧٠) ألف برميل يوميًا عام ١٩٧٣م، وأخيرًا البحرين (٧٦) ألف برميل يوميًا عام ١٩٧٠م.

سادسًا: فيما يتعلق بالتعاون النفطي بين دول المجلس في مجال الإنتاج النفطي فقد تبنى وزراء النفط في دول المجلس في اجتماعهم الذي عقد في

---

١ - الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٦٥، مرجع سابق.

٢ - الدول الأعضاء في الأوبك من دول مجلس التعاون هي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، أما البحرين وسلطنة عُمان فهما غير أعضاء في الأوبك، ورغم ذلك فإن دول المجلس تحرص من خلال اجتماع وزراء النفط بها على دعم استقرار السوق النفطي من خلال الالتزام بمستويات الإنتاج التي تكفل تحقيق هذا الاستقرار. انظر على سبيل المثال: ناصر القرعاوي، (قرارات وزراء البترول لدول المجلس تعيد للسوق الدولية الثقة والاستقرار)، صحيفة الرياض، العدد ٥٨٣٥، ١٤/٦/١٩٨٤م، الرياض، ص: ١١. وأيضًا: (دول مجلس التعاون مستعدة للالتزام بحصص الأوبك وأي سقف إنتاج يتفق عليه) البيان الختامي لوزراء النفط في دول المجلس الذي عقد في الرياض، انظر صحيفة الوطن، ١٨/١٠/١٩٨٨م، الكويت، ص: ١٠.

الرياض في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢م سياسة إنتاجية نفطية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس وتحقيق التضامن في حالة تعرض إنتاج إحدى دول المجلس الست لظروف طارئة تؤدي إلى قطع إنتاجها ونصَّ الاتفاق على أن الكميات المقرَضَة لاتحسب من الحصة الإنتاجية للدولة المُقْرِضَة داخل الأوبك إذا كانت عضواً فيها وإنما تدخل في حساب حصة الدولة المقترضة[١].

سابعًا: اتجهت دول مجلس التعاون في الأعوام الأخيرة من الفترة محل الدراسة لتقييد إنتاجها وترشيده حفاظًا على الثروة النفطية لتستفيد منها الأجيال القادمة.

---

١ ـ انظر:

ـ الصناعة البترولية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٤م-١٩٨٥م (أبو ظبي: المؤسسة العربية للإعلام، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م) ص: ١٧٥.

جدول (١٥)

تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام مقارنًا بدول الأوبك ودول العالم الأخرى (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٦٨	٠,٦٦٨	٠,٦٢١	٠,٥٤٨	٠,٤٦٠	٠,٤٤٢	٠,٣٩٠	٠,٣٨٦	٠,٤٧٨	٠,٥١٧
البحرين	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
المملكة العربية السعودية	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٢,٤	١,٧	١,٥	١,٢	١,٧	١,٥
سلطنة عُمان	٠,١١٤	٠,١٠٨	٠,١٠٤	٠,١٢٠	٠,١٢٣	٠,١٤٢	٠,١٥٢	٠,١٨٢	٠,٢٠٤	٠,٢١٣
قطر	٠,١٧٨	٠,١٨٦	٠,١٧٢	٠,١٥١	٠,١٢١	٠,٠٩٨	٠,١١٨	٠,١٠٦	٠,١١٤	٠,١٠٦
الكويت	٠,٧٧٨	٠,٩١١	٠,٦٠٧	٠,٤١١	٠,٣٠١	٠,٣٨٤	٠,٤٢٤	٠,٣٨٧	٠,٤٥٢	٠,٣٥٥
إجمالي دول المجلس (١)	٤,٨	٥,٤	٥,١	٤,٨	٣,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٣,٠	٢,٧
إجمالي دول الأوبك (٢)	١٠,٩	١١,٣	٩,٨	٨,٢	٧,٠	٦,٢	٦,٠	٥,٦	٦,٧	٦,٣
نسبة إنتاج دول المجلس لدول الأوبك	٤٤٪	٤٨٪	٥٢٪	٥٨٪	٤٨٪	٤٥٪	٤٣٪	٤١٪	٤٤٪	٤٣٪
إجمالي دول العالم (٣)	٢٢	٢٣,٠	٢٢,٠	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٢	١٩,٥	١٩,٤	٢٠,٥	٢٠,٢
نسبة إنتاج دول مجلس التعاون لدول العالم (٤)	٢٢٪	٢٣٪	٢٣٪	٢٣٪	١٧٪	١٤,٦٪	١٣٪	١٢٪	١٤,٦٪	١٣,٤٪

١ ـ تم اقتباس إحصائيات دول مجلس التعاون من خلال جداول هذا المطلب وكتاب المؤشرات الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الخامس، ١٩٩٠م، ص: ٣٢، مرجع سابق.

٢ ـ ٣ ـ *Annual Statistical Bulletin - OPEC. 1988, p (15).*

٤ ـ قام الباحث باستخراج النسب الواردة في هذا الجدول.

المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون:

تعتبر دول مجلس التعاون بنظرة إجمالية عليها من الدول ذات الاحتياطيات الضخمة على مستوى دول العالم وعلى مستوى دول الأوبك وتفصيل ذلك كالآتي:

فدولة **الأمارات العربية المتحدة** كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاحتياطي النفطي على مستوى دول مجلس التعاون فبلغ عام ١٩٨٦م (٣٣) بليون برميل زاد هذا الاحتياطي بنسبة (١٩٧,٣٪) فوصل عام ١٩٨٧م (٩٨,١) بليون برميل[١]، وبذلك تحتل المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون بعد المملكة العربية السعودية حتى نهاية ذلك العام. وقد ارتفع هذا الاحتياطي في نهاية عام ١٩٨٨م إلى (٢٣٣) بليون برميل وبذلك تصبح الأمارات ثاني دولة في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث حجم الاحتياطي النفطي وترجع هذه الزيادة إلى إعادة تقييم الاحتياطي المكتشف وكذلك اكتشاف العديد من الطبقات المنتجة الجديدة ضمن الحقول الرئيسية المنتجة. ويوضح الجدول (١٦) حجم الاحتياطي النفطي في دولة الأمارات العربية المتحدة. ويوجد القسم الأكبر من هذه الاحتياطيات ضمن أمارة أبو ظبي ثم تليها أمارة دبي فالشارقة فرأس الخيمة[٢].

وأما **البحرين** فتعتبر من أقل دول مجلس التعاون من حيث حجم الاحتياطيات النفطية إذ بلغت كميتها حتى نهاية عام ١٩٨٧م (١٤١) مليون برميل. ويتعرض هذا الاحتياطي للتناقص السنوي نتيجة لعدم وجود اكتشافات نفطية جديدة لذلك من المتوقع أن يغطي هذا الاحتياطي حاجة الدولة من النفط حتى نهاية هذا القرن وذلك استناداً إلى معدلات الإنتاج الحالية[٣]. ويوضح الجدول (١٧) تطور حجم الاحتياطي النفطي في البحرين.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ص: ٦٥.

٢ ـ د. مانع سيد العتيبه، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٥٦٣/١، مرجع سابق.

٣ ـ ورقة البحرين المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/ ٧٦، مرجع سابق.

جدول (١٦)

تطور الاحتياطي النفطي في الأمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)[١]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٣١,٣٢
١٩٧٩	٢٩,٤١
١٩٨٠	٣٠,٤١
١٩٨١	٣٢,١٨
١٩٨٢	٣٢,٣٥
١٩٨٣	٣٢,٣
١٩٨٤	٣٢,٥
١٩٨٥	٣٣,٠
١٩٨٦	٣٣,٠
١٩٨٧	٩٨,١

جدول (١٧)

تطور الاحتياطي النفطي في البحرين خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالمليون برميل
١٩٧٨	٣٠٠
١٩٧٩	٢٠٠
١٩٨٠	٢٠٠
١٩٨١	٢٠٠
١٩٨٢	٢٠٠
١٩٨٣	٢٠٠
١٩٨٤	٢٠٠
١٩٨٥	١٦٠
١٩٨٦	١٤٠
١٩٨٧	١٤١

---

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون ١٩٩٠م، ص ٢٣: مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٢٣.

وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فقد حققت في مجال الاحتياطي النفطي تطوراً كبيراً وذلك خلال عمر النفط الخام فيها. فبعد أن كان (١٠) بلايين برميل عام ١٩٣٨م وصل في نهاية عام ١٩٨٨م إلى (٢٥٥) بليون برميل[١] قابلة للزيادة، ويوضح الجدول (١٨) تطور الاحتياطي النفطي في المملكة خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م).

وزيادة الإحتياطي من النفط الخام تبرز الأهمية التي توليها المملكة في المحافظة على الاحتياطي المتبقي من الطاقة الهيدروكربونية لأطول فترة ممكنة بل أيضاً زيادة الاحتياطي عبر تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب، إلى جانب اتباعها سياسة إنتاجية تساعد على إطالة عمر حقول النفط[٢]، ويتضح من الجدول (٢٢) أن المملكة تملك أكبر احتياطي من النفط الخام على مستوى دول مجلس التعاون ومستوى دول العالم ودول الأوبك.

جدول (١٨)

تطوراحتياطي النفط في المملكة العربية السعودية[٣]

في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧)م[٤]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	١٦٧,٠
١٩٧٩	١٦٨,٣
١٩٨٠	١٦٧,٤
١٩٨١	١٦٤,٨
١٩٨٢	١٦٨,٣
١٩٨٣	١٦٨,٨
١٩٨٤	١٧١,٧
١٩٨٥	١٧١,٤
١٩٨٦	١٦٩,١
١٩٨٧	١٦٩,٥

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للنفط «الأوابك»، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ص٦٦.

٢ ـ ورقة المملكة العربية السعودية المقدمة لمؤتمر الطاقة الرابع، بغداد (١٤ ـ ١٧ أذار «مارس») (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، ١٩٨٨م) ٥/١٥٩.

٣ ـ تشمل نصف المنطقة المحايدة.

٤ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

وفي **سلطنة عُمان:** فقد تطور الاحتياطي النفطي إلى أن بلغ عام ١٩٨٧م (٤,٠١) بليون برميل وتتوزع الاحتياطيات النفطية في السلطنة بصفة عامة بين المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى بنسب (٧٠٪ و ٢٠٪ و ١٠٪) على التوالي[١]. ويوضح الجدول (١٩) تطور حجم الاحتياطي النفطي في سلطنة عُمان الذي يتوقع أن يغطي احتياجاتها من النفط لمدة (١٨) عامًا بفرض عدم ظهور اكتشافات جديدة، وذلك على أساس إنتاجها النفطي لعام ١٩٨٧م.

جدول (١٩)

تطور احتياطي النفط في سلطنة عُمان من النفط الخام

في الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٣,١
١٩٧٩	٣,٠
١٩٨٠	٢,٤
١٩٨١	٢,٨
١٩٨٢	٢,٩
١٩٨٣	٣,٤
١٩٨٤	٣,٨
١٩٨٥	٤,٠
١٩٨٦	٤,٠٣
١٩٨٧	٤,٠١

وفي **قطر:** يوضح الجدول (٢٠) احتياطي النفط فيها حيث أخذ يشهد تناقصًا في حجمه في بداية الفترة (١٩٧٨-١٩٨٧) إلا أنه بدأ يتجه نحو مستوى ثابت في نهاية الفترة المذكورة وهذا راجع لترشيد حجم الإنتاج والاتجاه لتقييم الاحتياطي الموجود حاليًا، وتشير بعض التقديرات إلى تقدير احتياطيات النفط في قطر بنحو (٤,٨) بليون برميل، وتتوزع بالتساوي بين الحقول البرية والبحرية[٣]، وعمومًا فإنها تعتبر من الدول ذات الاحتياطات الضئيلة على مستوى منظمة الأوبك.

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٣، مرجع سابق.

١ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٣، مرجع سابق.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

جدول (٢٠)

تطور احتياطي النفط في قطر في الفترة من عام (١٩٧٨م إلى ١٩٨٧م)[١]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٤
١٩٧٩	٣,٨
١٩٨٠	٣,٦
١٩٨١	٣,٤
١٩٨٢	٣,٤
١٩٨٣	٣,٣
١٩٨٤	٣,٤
١٩٨٥	٣,٣
١٩٨٦	٣,٩
١٩٨٧	٣,١٥

أما **الكويت:** فهي تعتبر من الدول ذات الاحتياطيات الضخمة على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى دول منظمة الأوبك ويوضح الجدول (٢١) أن الاحتياطي النفطي قفز عام ١٩٨٤م بنسبة (٣٩٪) عن العام السابق[٢] ويعود ذلك إلى زيادة النشاط الاستكشافي في الدولة، وقد ارتفع بعد ذلك بنسب متقاربة إلى أن وصل عام ١٩٨٧م (٩٤,٥) بليون برميل بما في ذلك المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتتجه الكويت إلى ترشيد مستوى إنتاجها وذلك للمحافظة على حجم الاحتياطي النفطي لتستفيد منه الأجيال القادمة.

وبعد أن استعرض المطلب تطور حجم الاحتياطي في كل دولة من دول مجلس التعاون على حدة يعرض البحث لمقارنة احتياطي دول مجلس التعاون مع دول الأوبك والعالم وستكون تلك المقارنة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٧) وذلك انسجامًا مع الفترة التي تم اختيارها في المطلب الأول.

---

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) ١٩٨٥م) ص: ٧٠.

جدول (٢١)

الاحتياطي النفطي في الكويت[١] خلال الفترة في (١٩٧٨م - ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٦٩,٤٠
١٩٧٩	٦٨,٥
١٩٨٠	٦٨
١٩٨١	٦٨
١٩٨٢	٦٧,١
١٩٨٣	٦٧
١٩٨٤	٩٣
١٩٨٥	٩٢,٤
١٩٨٦	٩٤,٥
١٩٨٧	٩٤,٥

أولاً: بلغت نسبة احتياطي المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون حتى نهاية ١٩٨٧م (٤٥,٨٪) وقد زادت هذه النسبة عام ١٩٨٨م إلى (٥٦٪) نتيجة للاكتشافات الجديدة ويلي المملكة دولة الأمارات العربية المتحدة التي بلغت نسبة احتياطيها حتى نهاية ١٩٨٧م (٢٦,٤٪) زادت هي الأخرى في عام ١٩٨٨م ووصلت نسبتها إلى دول المجلس (٣٩٪). وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة حيث وصلت نسبة احتياطي النفط لديها حتى نهاية عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول مجلس التعاون (٢٥,٥٪) وبالنسبة لبقية دول المجلس الأخرى وهي البحرين وعُمان وقطر فإن نسبة احتياطيها النفطية تعتبر ضئيلة مقارنة بالدول الثلاث الأولى حيث تراوحت نسبة احتياطيها حتى عام ١٩٨٧م بين (١,٠٪ للبحرين) و (١٪ لعُمان) و (١,٢٪ لقطر).

ثانيًا: وصلت نسبة احتياطي دول مجلس التعاون بالنسبة لدول الأوبك حتى نهاية عام ١٩٨٧م (٥٤,٩٪).

---

١ ـ تشمل نصف المنطقة المحايدة.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون ١٩٩٠م، ص: ٢٣، مرجع سابق.

ثالثًا: كذلك وصلت نسبة احتياطي دول مجلس التعاون حتى نهاية عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول العالم (٤١,٨٪).

رابعًا: تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على المحافظة على احتياطياتها الضخمة عن طريق ترشيد الإنتاج والاكتشافات الجديدة التي تساهم في زيادة حجم الاحتياطي لتستفيد منه الأجيال القادمة.

خامسًا: يقدر العمر الزمني للاحتياطيات النفطية لمجموع دول مجلس التعاون على أساس احتياطيات عام ١٩٨٧م وإنتاج عام ١٩٨٧م وبفرض عدم وجود اكتشافات جديدة (١٣٧) سنة. مع العلم أن هذا التقدير قابل للزيادة لأكثر من ذلك في ضوء الاكتشافات التي تمت مؤخرًا والاتجاه إلى تقييد مستوى الإنتاج بما يكفل الحفاظ على التوازن في السوق النفطي.

سادسًا: يمكن أن يشمل التعاون بين دول المجلس في الاحتياطي النفطي إضافة احتياطيات أخرى إلى إجمالي الاحتياطي الموجود حاليًا عن طريق مضاعفة أعمال التنقيب في دول المجلس ودعم شركات النفط الوطنية بأحدث الأجهزة الفنية مما يساهم في تطوير احتياطيات النفط الخليجي.

جدول (٢٢)

تطور إحتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنًا بدول الأوبك ودول العالم في الفترة (١٩٧٨-١٩٨٧م) بالبليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٣١,٣	٢٩,٤	٣٠,٤	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٣	٣٢,٣	٣٣,٠	٩٧,٢	٩٨,١
البحرين	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١٦٠	٠,١٤	٠,١٤١
المملكة العربية السعودية	١٦٧	١٦٨,٤	١٦٧,٥	١٦٤,٨	١٦٨,٣	١٦٩	١٦٩	١٦٩,٢	١٦٩,٦	١٧٠
سلطنة عُمان	٣,٣	٣,٠	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠
قطر	٤	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥
الكويت	٦٩,٤	٦٨,٥	٦٨,٠	٦٧,٧	٦٧,٢	٦٧	٩٢,٧	٩٢,٥	٩٤,٥	٩٤,٥
إجمالي دول المجلس (١)	٢٧٥,٣	٢٧٣,٣	٢٧٢,٢	٢٧٠,٢	٢٧٤,٥	٢٧٥,٣	٣٠٢,٧	٣٠٣,٤	٣٧٠	٣٧١
إجمالي دول الأوبك (٢)	٤٤٣,٨	٤٣٦,٢	٤٣٦	٤٣٨,٤	٤٦٦,٣	٤٧١	٥١٠	٥٣٧	٦٤٨	٦٧٦
نسبة إحتياطي دول المجلس لمنظمة الأوبك ٪	٦٢٪	٦٢,٦٪	٦٢,٤٪	٦٢٪	٥٩٪	٥٨,٥٪	٥٩٪	٥٦,٥٪	٥٧,١٪	٥٤,٩٪
إجمالي دول العالم (٣)	٦٢١,٩	٦٣١,٦	٦٦٤,٨	٦٧٦,٧	٧٠٣,٤	٧٠٧,٦	٧٤١,٦	٧٥٥,٧	٨٥٧	٨٩٠,٣
نسبة إحتياطي دول المجلس للعالم٪ (٤)	٤٤,٣٪	٤٣,٣٪	٤١٪	٤٠٪	٣٩٪	٣٩٪	٤١٪	٤٠٪	٤٣,٢٪	٤١,٨٪

المصادر: ١ - بالنسبة لدول المجلس تم اشتقاقها من الجداول الواردة في هذا المطلب. وكتاب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م ص٢٣، مرجع سابق.

٢ - ٣ - دول الأوبك والعالم: *Annual Statistical Bulletin OPEC, 1988 - P (12).*

٤ - قام الباحث باستخراج النسبة الواردة من هذا الجدول.

المطلب الثالث: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون.

أولاً: عرض تاريخي للشركات النفطية ونظم الاستغلال النفطي.

ثانيًا: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون.

أولاً: عرض تاريخي لتطور الشركات المنتجة ونظم الاستغلال النفطي.

تعتبر الشركات النفطية أحد أضلاع المثلث المشهور الذي يصنف العلاقة في الصناعة النفطية إلى ثلاثة أطراف رئيسية: المنتجون والمستهلكون والشركات المنتجة وتسيطر هذه الشركات على جميع مراحل الصناعة النفطية إبتداءً من البحث والتنقيب والاكتشاف ومروراً بالإنتاج والتكرير وإنتهاءً بالتسويق.

ويمكن تصنيف التطور التاريخي لهذه الشركات إلى مجموعتين من الشركات: الشركات الكبرى[١] والشركات المستقلة[٢].

الشركات الكبرى: تعتبر شركة «ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي[٣]» هي الشركة الأولى في تاريخ الصناعة النفطية والتي يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٨٢م بقيادة «جون د. روكفلر» وشركاه[٤]. وتعرف حاليًا بشركة «إكسون[٥]» وأحيانًا يطلق عليها الإسم التجاري لها «إسّو[٦]».

تتابع بعد ذلك إنشاء الشركات النفطية ومنها شركة تكساس للنفط «تكساكو[٧]» و «جلف أويل[٨]» وذلك بعد اكتشاف حقل «سبندلتوب[٩]» الضخم

---

١ ـ *Majors*.

٢ ـ *Independents*.

٣ ـ *Standard oil of Newjersey*.

٤ ـ هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة د. عمر مكاوي (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م) ص: ١٦، مصطفى خليل، تطور الصراع العالمي على البترول، ص: ٣٢، مرجع سابق

٥ ـ *EXXON*.

٦ ـ *ESSO*.

٧ ـ *Texaco*.

٨ ـ *Gulfoil*.

٩ ـ *Spindletop*.

في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية وقد نشطت هاتان الشركتان بشكل ملحوظ خارج الولايات المتحدة الأمريكية سعيًا منها للتخفيف من حدة المنافسة بينها وبين (ستاندرد أويل ..) من جهة ولاستغلال الثروات النفطية الوفيرة التي تحتويها أراضي البلدان النامية من جهة أخرى[١].

وقد توالت بعد ذلك الشركات النفطية في الظهور أو الاستقلال عن شركات نفطية ضخمة، وزادت حدة المنافسة ورغبة كل شركة في الفوز بأكبر قدر من حقوق الاستغلال للنفط، وأمام موجة التنافس الشديدة بين تلك الشركات، فقد كان هناك عدة اتفاقيات فيما بينها. وتعتبر اتفاقية الخط الأحمر أول الاتفاقيات التي عقدت بين هذه الشركات وأبرمت هذه الاتفاقية في تموز (يوليو) ١٩٢٨م، وبموجب هذه الاتفاقية فإن هذه الشركات توزع فيما بينها مناطق استغلال النفط في الأراضي العربية من خلال خط أحمر شمل معظم البلاد العربية ماعدا الكويت ومصر التي كان استغلال النفط فيها قد تم من قبل شركات نفط بريطانية وقد علق أحد الكتاب على هذه الاتفاقية بقوله «تعد هذه الاتفاقية بمثابة مثل بارز على وجود رباط محدود من أجل التحكم في جزء كبير من إمدادات النفط العالمية بواسطة عدد أو مجموعة من الشركات التي تسيطر على هذه السلعة في السوق العالمية»[٢].

ولكن فشلت هذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها حيث أنها تعرضت بين فترة وأخرى لإختراقات بين الموقعين عليها بالإضافة إلى قيام شركات من نفس الدول الموقعة عليها بمحاولات للحصول على حق التنقيب في المناطق التي شملتها الاتفاقية.

وبفشل هذه الاتفاقية وقعت ثلاث شركات كبرى هي (ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، وشل، والبريطانية للبترول) في ١٧ أيلول (ستمبر) ١٩٢٨م

---

١ ـ أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ١٠-١١.

٢ ـ إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، (قطر: الدوحة، د.ت ١٩٨٥م) ص: ٤٦-٤٧.

اتفاقية أخرى عرفت باسم اتفاقية (الأكناكاري[١]). ونظراً لأن هذا الاتفاق كان مقصوراً على الشركات الكبرى المنتجة دون المنتجين الآخرين والذين كانت لهم القدرة على التأثير في هيكل الأسعار في بعض مناطق الاستهلاك فقد طالبت الشركات الأمريكية بسياسة الباب المفتوح، ولتجنب عواقب المنافسة إتفقت هذه الشركات مع الشركات الأخرى على الدخول في هذه الاتفاقية وأصبحت تكون فيما بينها ماعرف (بالشقيقات السبع[٢]) وأحياناً (العمالقة الدوليون[٣]) وهذه الشركات هي[٤]:

١ ـ ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، المعروفة حالياً بشركة (اكسون) وأحياناً يطلق عليها الاسم التجاري (اسو).

٢ ـ مجموعة رويال داتش/ شل[٥].

---

١ ـ *"Pool Association" or "The Achnacarry" or "Asis"* وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة مبادئ أساسية بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بتطبيق تلك المبادئ وهذه المبادئ هي:

- قبول الشركات بأن تكون أنصبتها في صناعة النفط عام ١٩٢٨م هي أساس كل زيادة في حجم نشاطهم مستقبلاً.
- تمكين الشركات من استخدام المعدات والتسهيلات الأخرى كالنقل والتكرير والتي تكفي للاستخدام المشترك وذلك لقاء رسوم معينة.
- أن يقتصر استخدام المعدات والتسهيلات الأخرى على الحالات الناجمة عن زيادة الطلب بصورة تحقق مستوى أعلى من الكفاءة الإنتاجية.
- احتفاظ كل شركة بالمزايا النسبية التي تتحقق لها نتيجة موقعها الجغرافي.
- الاقتصاد في تكاليف النقل عن طريق سحب الإمدادات من أكثر المناطق الإنتاجية قرباً إلى مناطق الاستهلاك.
- عدم السماح لفائض الإنتاج في منطقة معينة بالإخلال بهيكل الأسعار في أية منطقة أخرى.
- عدم تشجيع استخدام الوسائل التي من شأنها زيادة النفقات لما يؤدي إليه من خفض للاستهلاك راجع: د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩) ص: ١٢٦-١٢٨، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٦٥-٦٦، مرجع سابق.

٢ ـ *Seven Sisters*.

٣ ـ *Interanational Majors*.

٤ ـ هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ص: ١٩-٢٠، مرجع سابق.

٥ ـ *Royal Dutch: Shell Group*.

٣ ـ بترول الخليج (جلف أويل)[١].

٤ ـ تكساكو[٢].

٥ ـ سوكوني موبيل[٣].

٦ ـ ستاندرد أوف كالفورنيا[٤].

٧ ـ البترول البريطانية[٥].

وأحياناً تضاف الشركة الفرنسية للبترول[٦] وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية جزءاً كبيراً من رأس المال وتمارس أعمالها في شمال أفريقيا وخاصة الجزائر عندما كانت تابعة لفرنسا ولكن حجم هذه الشركة يعتبر صغيراً بالمقارنة بالشركات السبع الأخرى[٧].

وقد بلغت سيطرة هذه الشركات سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط و ذلك حتى الخمسينات من هذا القرن.

ففي عام ١٩٥٠م مثلاً أنتجت هذه الشركات كل النفط الذي تم إنتاجه خارج شمال أمريكا والدول الشيوعية وقد كانت درجة تحكم هذه الشركات في المراحل المختلفة لصناعة النفط في عام ١٩٥٣م على النحو التالي[٨]:

احتياطي النفط ٩٥,٨٪، إنتاج النفط ٩٠,٢٪، مبيعات المنتجات النفطية ٧٤,٣٪، الطاقة التكريرية ٧٥,٦٪. ولكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات فقد تقلص مركز شركات النفط الكبرى ولكن مع ذلك فإن هذه الشركات بقيت مسيطرة على معظم قطاعات صناعة النفط وذلك حتى عام

---

١ ـ *Gulf oil Carfonation*.

٢ ـ *Texaco Incorporation*.

٣ ـ *Socony-Maleil oil Co.*.

٤ ـ *Stmotand of coalifornia*.

٥ ـ *British Petrolenm*.

٦ ـ *Compagnie Francaisedes Petrolis C.F.P.*.

٧ ـ د. محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، (الاسكندرية: الدرا الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦م)، ص: ١٢٥.

٨ ـ المصدر نفسه، ص١٢٥ – ١٢٦

١٩٧٣م، فمثلاً في عام ١٩٦٥م كان نصيب الشركات الكبرى من الإنتاج ٧٦٪ ومن التكرير ٥٨٪ ومن مبيعات المنتجات النفطية ٦٦٪، ومازالت هذه الشركات في مقدمة الشركات العالمية النفطية من جميع النواحي الخاصة بالإنتاج أو الاحتياطي النفطي أو الأرباح.

ومن خلال الجدول (٢٣) يتضح الدخل الصافي بعد خصم الضرائب للشركات الكبرى حيث تأتي في المقدمة شركة اكسون بـ (٥,٢٦٠) بليون دولار عام ١٩٨٨م وتعتبر في مقدمة هذه الشركات من حيث حجم الدخل الصافي وذلك لكونها تعتبر من أضخم الشركات القابضة في مجال الصناعات النفطية تأتي بعدها شركة رويال داتش شل بدخل صافي قدره (٥,٢٣٤) بليون دولار عام ١٩٨٨م ثم بعد ذلك تاتي بقية الشركات الأخرى ففي المرتبة الثالثة من حيث حجم الدخل الصافي تاتي شركة البترول البريطانية بـ (٢,١٥٤) بليون دولار ثم شركة موبيل بـ (٢,٠٣١) بليون دولار ثم شركة شيفرون بـ (١,٧٦٨) بليون دولار وشركة تكساكو بـ (١,٣٠٤) بليون دولار. مع ملاحظة أن هذه الشركات غالبًا ماتلجأ إلى عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح لإنقاص الضرائب ولتحاشي المنافسة.

جدول (٢٣)

صافي الدخل لشركات النفط الكبرى[١] (بالبليون دولار)

اسم الشركة	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨
اكسون	٤,٩٧٨	٥,٥٢٨	٤,٨٧٠	٥,٣٦٠	٤,٨٤٠	٥,٢٦٠
رويال داتش / شل	٤,١٥٥	٥,٣٣٤	٣,٨٧٥	٤,٥٠٠	٤,٦٤٩	٥,٢٣٤
جلف أويل[٢]	٩٧٨	-	-	-	-	-
تكساكو	١,٢٣٣	٠,٣٠٦	١,٢٣٣	(١,٤٢٥)	(٤,١٣٥)	١,٣٠٤
موبيل	١,٥٠٣	١,٢٦٨	١,٠٤٠	(٠,٤٦٠)	١,٢١٨	٢,٠٣١
شيفرون[٣]	١,٥٩٠	١,٥٢٣	١,٥٤٧	(١,٤١)[٤]	١,٢٥٠	١,٧٦٨
البترول البريطانية	١,٥٦٧	١,٤٧٩	٠,٨٧٠	٠,٧٣٤	٢,٢٨١	٢,١٥٤

١ ـ *Opec Annual statsticall (1988), P(137).*

٢ ـ اعتبارًا من عام ٨٤م فإن شركة جلف أصبحت جزءًا من شركة شيفرون.

٣ ـ شركة ستاندرو أويل أوف كالفورنيا سابقًا.

٤ ـ الأرقام التي بين الأقواس تعتبر خسارة في ذلك العام.

الشركات المستقلة: ظهرت هذه الشركات خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن ويطلق عليها أحيانًا «بالوافدين الجدد[١]» وتضم مابين (٢٠) إلى (٣٠) شركة نفط صغيرة وشركات تعود ملكيتها إلى بعض الدول.[٢] وهي شركات ذات جنسيات مختلفة فمنها ماهو أمريكي ومنها الفرنسي والإيطالي والياباني، وكان بعضها مملوكًا ملكية خاصة كما هو الوضع مثلاً بالنسبة لشركة «اليابان للتجارة البترولية» و «شركة الأطلنطي للتكرير الأمريكية» و «شركة إتحاد بترول كالفورنيا» و «شركة جيتي للزيت» وكان بعضها مملوكًا ملكية عامة كما هو الوضع بالنسبة للشركة الهيدروكربونية الإيطالية المعروفة إختصاراً بـ «ايني».

وما يميز هذه الشركات عن الشركات الكبرى السابقة الذكر هو تمكنها من كسر الطوق الذي فرضته الشركات الكبرى على صناعة النفط العالمية بصفة عامة وعلى صناعة النفط في الشرق الأوسط بصفة خاصة[٣].

وقد حصلت تلك الشركات على امتيازات في مناطق استغلال النفط في منطقة الخليج العربي ففي عام ١٩٤٨م حصلت شركة البترول الأمريكية المستقلة (أمينويل) المملوكة لعدد من الشركات الأمريكية المستقلة على امتياز استغلال النفط في الجزء العائد للكويت في المنطقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وحصول شركة «جيتي» على امتياز استغلال النفط في الجزء العائد للملكة العربية السعودية من نفس المنطقة[٤].

وقد تلا ذلك ظهور العديد من الشركات لاستغلال النفط في دول المنطقة وقد ترتب على نشاط الشركات المستقلة بروز احتمالات جديدة في الصناعة النفطية بخصوص سيطرة الشركات الكبرى على هيكل هذه الصناعة وعلى نمط

---

١ ـ *New Comes*.

٢ ـ د. عبد العزيز حسين الصويغ، النفط والسياسة العربية، (الرياض: مركز الخليج للتوثيق والإعلام، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨٨م) ص: ٢٣.

٣ ـ د. محمد عبد اللطيف الملحم، قضية البترول في الشرق الأوسط، المجلة العربية، العدد ١٢٩، شوال ١٤٠٨هـ الرياض، ص: ٢٠.

٤ ـ د. محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م) ص: ٣٧٥.

العلاقة بين الحكومات المالكة للثروة النفطية والشركات المنتجة، وسيتم بعد قليل استعراض تطور أشكال الاستغلال النفطي.

نظم الاستغلال النفطي:

تراوحت أشكالها بين عقود الامتياز ونظام مناصفة الأرباح وعقود المقاولة والاتفاقية العامة للمشاركة وعقود المشاركة وأخيراً السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية.

أولاً: مرحلة الامتيازات النفطية: يرتبط تاريخ هذه الامتيازات ببداية ظهور الشركات العالمية للنفط وهيمنتها على الصناعة النفطية بكافة مراحلها، وكانت هذه الامتيازات تغطي مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويرتبط بعقود الامتياز جوانب كثيرة منها الجوانب السياسية والجوانب المالية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجوانب القانونية.

الجانب السياسي: ارتبط ظهور هذا النوع من العقود بظاهرة الاستعمار السياسي الذي فرض سيطرته على الدول المستعمَرَة وأصبح يتحكم في مقدراتها مما أضفى على هذا النوع من العقود طابع الإكراه والاحتكار[1]:

الإكراه في فرض شروط مجحفة للطرف المضيف، والاحتكار بمعنى عدم السماح بدخول أطراف أخرى خلال فترة الامتياز ضمن المنطقة الممنوحة.

الجوانب المالية: تضمنت جميع عقود الامتياز تقريباً عائداً محدداً تحصل عليه الدولة على شكل مبلغ ثابت يدفع كأتاوة عن كل برميل فمثلاً بلغ هذا العائد في الكويت حوالي (عشرة سنتات) خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥١م ارتفع بعد ذلك إلى أن وصل عام ١٩٥٥م إلى (٧١ سنتاً) استقر بعد ذلك على نحو قريب من هذا العائد وفي المملكة العربية السعودية بلغ العائد عام ١٩٤٨م (٢٢ سنتاً) ارتفع إلى أن وصل في ١٩٥٠م إلى (٧٥ سنتاً)[2] ثم استقر بعد ذلك على نحو

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١ / ٢٤٤، مرجع سابق.

٢ ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٩٧، مرجع سابق.

قريب من هذا العائد. وبصفة عامة فقد اشتملت هذه العقود على[١]:

أ ـ دفعة مقطوعة إلى الحكومة المضيفة في الوقت الذي تمنح فيه الشركة الامتياز.

ب ـ دفع إيجار عن فترة التنقيب.

جـ ـ دفع عائدات محسوبة على أساس كمية النفط المستخرج والمباع أو المصدر أو على أساس الأرباح أو كليهما. كما اشتملت بعض عقود الامتياز على إعفاءات من الضرائب والرسوم من الدولة المانحة للامتياز للشركة وذلك كما هو مثلاً في العقد الممنوح في البحرين لشركة بابكو[٢] وكذلك في السعودية لشركة سوكال[٣].

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية: كانت الفترة التي ظهرت فيها الامتيازات النفطية تمثل بالنسبة للدول المانحة لهذه الامتيازات فترة تخلف اقتصادي واجتماعي واضح في جميع المجالات والأنشطة المختلفة وكان ظهور النفط في هذه الدول بداية للتخلص من هذا التخلف إلا أن نظام الامتياز لم يسمح لهذه الثروة بأن تغير مظاهر التخلف، فأوجد ظاهرة الثنائية في الاقتصاد والتي تعني إنفصام قطاع النفط عن تنمية الاقتصاد الوطني في البلد المضيف وإرتباطه بالاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن درجة التقدم التقني العالية التي يعكسها هذا القطاع لم تكن تمتد إلى بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني الذي ظل يعاني من حالة ركود اقتصادي لفترات طويلة[٤]، إضافة إلى أن هذه العقود لم تلزم هذه الشركات بإيجاد عمالة فنية مهنية ومدربة من أبناء البلد المضيف واقتصر

١ ـ د. عبد المنعم سيد علي، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، (القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩م)، ص: ٣٨.

٢ ـ إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ص: ٦١، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ١٠٥.

٤ ـ فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، ١٩٧٩م) ص: ١٢.

استخدام هذه العمالة في الأعمال الهامشية لهذه الشركات وقد حرم هذا أفراد المجتمع في الدولة المضيفة من الاستفادة والمساهمة في بناء هذه الثروة لهم ولأجيالهم القادمة.

الجوانب القانونية: إن الصفة الأساسية لعقد الامتياز هو أنه يجعل الممنوح له الامتياز الجهة الوحيدة التي تقرر حجم وطبيعة الاستثمارات في البلد المضيف واختيار مناطق الاستثمار وتحديد خطط التحرّي عن النفط وتطوير حقول ومستويات الإنتاج وحجم المنشآت اللازمة للإنتاج وكميات التصدير والنقل.. إلخ، مما سلب من الناحية الواقعية حق الدولة في التدخل في جميع هذه الأمور وقصر دورها على عملية جباية الضريبة فقط بحيث أن العلاقة بين الشركة صاحبة الامتياز والدولة لم تكن سوى عملية ضريبية بحتة[١]، وبمجرد دفع الضريبة المقررة ضمن عقد الامتياز بين الشركة والبلد المضيف تنتهي العلاقة بين الطرفين ولايحق للبلد المضيف التدخل ضمن أعمال الشركة أو توجيه أعمالها وفق مايحقق الفائدة القصوى للبلد المضيف، وقد ترتب على ذلك عدم توازن في استغلال الموارد.

كما اشتملت عقود الامتياز على أزمنة طويلة جداً تصل إلى (٦٠ ، ٧٠) عام وشملت مساحات كبيرة جداً من البلد المضيف مما جعل الباب مقفلاً أمام دخول شركات أخرى إلى البلد المضيف.

ثانيًا: نظام مناصفة الأرباح: تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للدول المنتجة للنفط بداية للتخلص من نظام الامتياز أو على الأقل تعديله وفق مايحقق الفائدة للبلد المضيف. وقد بُدِيء بتطبيق مناصفة الأرباح على مستوى العالم في فنزويلا عام ١٩٤٣م وذلك بفرض ضرائب حصلت بموجبها على نصف أرباح الشركات العاملة فيها[٢]، وفي دول مجلس التعاون فقد طبق لأول مرة في المملكة العربية السعودية عن طريق شركة آرامكو عام ١٩٥٠م وفي العام نفسه طبق في الكويت على شركة نفط الكويت[٣]، وفي البحرين عام ١٩٥٢م ثم انتشر

١ ـ المصدر نفسه، ص: ١٢.

٢ ـ د. عبد المنعم السيد علي، دواسات في اقتصاديات النفط العربي، ص: ٤٠ مرجع سابق.

٣ ـ صلاح نعمان عيسى، دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م، ص: ١٠٤.

بعد ذلك في بقية دول المنطقة والعالم العربي. وفي ظل هذا النظام استمرت الحكومات تحصل على حصة بلغ قيمتها في أغلب الحالات (١٢,٥٪) من قيمة النفط المستخرج مقوّمًا بالسعر المعلن وتتسلم الحكومة الحصة كل شهر نقدًا أو عينًا حسب اختيارها، وبالإضافة إلى الحصة تحصل على ضرائب دخل بحيث لايتجاوز مجموع الحصة والضريبة معًا (٥٠٪) من الدخل الإجمالي [١][٢] للشركة.

وهكذا ارتفع نصيب الحكومة من العائدات النفطية في ظل هذا النظام إلى نحو (٧٠-٨٠ سنت) للبرميل[٣]، وبالرغم من ذلك فإن نظام مناصفة الأرباح اقتصر على الجانب المالي وأبعدت الأقطار المنتجة عن كل مايتعلق بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط الذي مازالت تقوم به الشركات النفطية دون مشاركة من البلد المضيف.

واستمرت الشركات النفطية في توجيه نشاطها النفطي طبقًا لمصالحها الذاتية مما عزل البلد المضيف عن أسرار هذه الصناعة.

ومما أخذ على هذا النظام أنه لايدخل ضمن أرباح الشركات ماتحققه من دخل نتيجة الأعمال الفرعية كالتكرير والنقل والتسويق[٤].

وبموجب نظام مناصفة الأرباح فإن دخل الحكومات يتكون من الحصة وضريبة الدخل. وقد دخلت منظمة الأوبك مع هذه الشركات في مفاوضات تستهدف فصل الحصة كدفعة مستقلة لاعلاقة لها بضريبة الدخل يلزم صاحب الامتياز بدفعها نظير استغلال مصادر الثروة كما اتضح أنه لامبرر لتغطية الحصة أو دمجها في الضريبة بل لابد من إعتبارها كمصروف أو نفقة تدفع للمالك وتستنزل من دخل الشركة قبل محاسبة الحكومة عن الضريبة كما هو

---

١ ـ *Gross Income*.

٢ ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٩٨-٢٩٩، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٩٩.

٤ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، ندوة البترول والآفاق المستقبلية للطاقة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م) ص: ١٢٦٣.

معمول به في أمريكا حيث يدفع هناك للشخص الحقيقي أو المعنوي الذي يملك الأرض وتدفع الضريبة للخزانة الأمريكية[١].

ورغم بساطة ووضوح ذلك فإن دول الأوبك تكلفت وقتًا طويلاً في سبيل إقناع الشركات بوجهة نظرها السليمة وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة استطاعت الدول المصدرة للنفط في عام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م الوصول إلى اتفاق مع الشركات يقتضي بأن تقوم الأخيرة بدفع [illegible] منفصلة عن الضريبة وإدخالها (أي [illegible]) في تكاليف الإنتاج وبمعنى آخر فقد أصبحت [illegible] منذ ذلك الوقت عبارة عن مصروف أو تكلفة وأصبحت بالتالي تنقص من العائد الصافي قبل الشروع في عملية إقتسام الأرباح ولهذا السبب فقد أطلق على النظام الجديد اسم تنفيق الإتاوة أو (تنفيق الريع[٢]). وقد طبقت دول مجلس التعاون ذلك ففي البحرين رغم أنها ليست عضوًا في الأوبك فقد طبقته عام ١٩٦٥م مع شركة (بابكو)، وفي المملكة العربية السعودية طبقته مع شركة آرامكو في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م، وفي قطر أبرمت اتفاقًا تكميليًا مع شركة نفط قطر في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٤م وآخر مع شركة شل قطر، وفي الكويت طبقته في آيار (مايو) ١٩٦٧م وبأثر رجعي إلى أول كانون ثاني (يناير) ١٩٦٤م مع شركة نفط الكويت[٣].

وأخيرًا فإنه فيما يتعلق بنظام مناصفة الأرباح فإن تطبيقه لم يكن يؤثر على أرباح الشركات في شيء لأن المبالغ التي تدفعها كضريبة للدول المنتجة تخصم من ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركة الأم[٤].

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، (د. ن، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م) ص: ١٧٧ -١٧٨.

٢ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، ص: ١٢٦٦ - ١٢٦٧، مرجع سابق.

٣ ـ محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي، ص: ٢٣٣-٢٣٤، مرجع سابق.

٤ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة، ص: ١٢٦٣، مرجع سابق.

ثالثًا: عقود المقاولة: تعني هذه الاتفاقية استخدام الدول المنتجة أو مؤسساتها الوطنية (شركات النفط الوطنية) الشركات الأجنبية كمقاول في عمليات الكشف عن النفط واستغلاله ونقله وتكريره .. إلخ لكنه مقاول من نوع خاص فهو وحده الذي يتحمل مخاطر ومسؤلية الإنفاق، وقد ظهر هذا النمط من الاستثمار النفطي نتيجة لأربعة عوامل هي[١]:

١ ـ ظهور مبدأ التشريع[٢] والتخلي[٣].

٢ ـ رغبة الدول المنتجة للنفط في الحصول على مزيد من الدخل.

٣ ـ رغبة الدول المنتجة للنفط في تطوير خبراتها الفنية والإدارية في مجالات الصناعة النفطية بما يمكنها من السيطرة على مواردها مستقبلاً.

٤ ـ عزم الدول المنتجة للنفط على تحرير مواردها النفطية من هيمنة الدول الأجنبية وتتيح عقود المقاولة الاستعانة بمقاول أجنبي يتولى مسؤلية الكشف عن النفط وتهيئة الإنتاج ثم إنتاجه فعلاً ويتحمل كافة المصروفات ومسؤلية المخاطر التي تحيط بهذه العمليات، لذلك فالمقاول لايأخذ أجرًا محددًا بل سيسترد مأانفق بالإضافة إلى حصوله على

---

١ ـ د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، (العراق. وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ - ١٩٨٠م) ص ١٠٤.

٢ ـ مبدأ التشريع: طبق هذا المبدأ في العراق وهو تشريع قانون مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م الذي انتزع (٩٩,٥٪) من جملة مساحات أراضي البلاد الخاضعة للإمتيازات النفطية، انظر د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ٩٨، مرجع سابق.

٣ ـ مبدأ التخلي: أدخل هذا المبدأ على الاتفاقيات القديمة أي أن الشركات النفطية قد أُلزِمَت بأن تتخلى كل فترة زمنية عن مساحة نسبية من امتيازها للدولة وهذا سمح لحكومات البلاد المضيفة أن تستخدم شركات جديدة منحتها إمتيازات جديدة وبشروط أفضل من الاتفاقيات القديمة، وقد رفضت الشركات العاملة في العالم العربي مبدأ التخلي ولكن بعد صدور مبدأ التشريع إضطرت إلى قبول مبدأ التخلي، فوافقت شركة آرامكو السعودية عام ١٩٤٨م، وشركة نفط الكويت، وشركة نفط قطر عام ١٩٦٣م. انظر: البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة ٢٤٨/١، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، ص: ٣٩-٤٠، مراجع سابقة.

نصيب من الإنتاج أو الأرباح طبقًا لعقد المقاولة وذلك لمدة تتراوح بين ٢٠-٤٠ سنة، وهذا يعني أن الشركة الأجنبية التي تعمل كمقاول لتحصل على حق معين في الإنتاج يرتبط بشأن الشريك الذي يمتلك حقًا في المشروع النفطي تبعًا لعقود المشاركة وبصفة عامة تتيح عقود المقاولة مايلي:

أ - حق الدولة، حق قانونيًا كاملاً في النفط الذي ينتجه المشروع مع حق التصرف فيما يتراوح بين ٧٠-٨٥٪ من الإنتاج.

ب - حق الإشتراك في تخطيط المشروع الذي يتولى تنفيذه المقاول الأجنبي بالنيابة عن المؤسسة الوطنية.

ورغم ماتضمنته هذه العقود من بنود مجزية لصالح البلد المضيف إلا أن هذه العقود لا تعكس مصلحة البلد المضيف لاعتبار مهم وهو أن إدارة المرفق النفطي وبرمجة الإنتاج لاتلائم وأساليب ومعدلات النمو المنشود للبنيان الاقتصادي في أية دولة الذي يظل خاضعًا لتخطيط الشركة الأجنبية المستغلة[١]. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإنها لم تطبق هذا النوع من العقود[٢] ولكنها طبقت نظام عقود المشاركة الذي سيتم الإشارة إليه لاحقًا.

وقد طبقت عقود المقاولة هذه لأول مرة في المكسيك في عام ١٩٤٨ ثم تلتها الأرجنتين عام ١٩٥٨م وإندونيسيا عام ١٩٦٢م والعراق عام ١٩٦٨م[٣].

رابعًا: الاتفاقية العامة للمشاركة:

يعتبر هذا النوع إمتدادًا للمراحل السابقة وهي نتيجة مفاوضات بين البلدان المضيفة والشركات العاملة فيها، ولم تكن مطالبة هذه البلدان بتطبيق مبدأ المشاركة من أجل الحصول على مكاسب مالية فقط بل أنها كانت تهدف إلى مكاسب أخرى وهي لاتقل أهمية عن المكاسب المالية مثل السيطرة الوطنية على

---

١ - د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ٧٩، مرجع سابق.

٢ - إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي، ص: ٢٥٩، مرجع سابق.

٣ - د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ١٠٥، مرجع سابق.

الثروات الطبيعية والتحكم في هذه السلعة الاستراتيجية والدخول في مختلف مراحل الصناعة النفطية حتى لاتبقى الدولة صاحبة الثروة بعيدة عما يجري لثروتها، أي أن تكون هذه المشاركة مشاركة اقتصادية ومالية وقانونية وفنية وإدارية، تتضمن تدريجيًا إعداد العناصر الوطنية التي تستطيع أن تتولى إدارة هذه الثروة.

وقد كانت المملكة العربية السعودية صاحبة فكرة المشاركة ثم تبنتها الدول الخليجية الأخرى وهي الأمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، وقد رعت منظمة (الأوبك) هذه الفكرة في قرارها رقم (٩٠) الذي حدد المبادئ العامة للسياسة النفطية وذلك في مؤتمرها الذي عقدته في فينا (٢٤-٢٥) حزيزان (يوليه) ١٩٧٢م وتقرر فيه أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ[١].

وقد أخذت بعد ذلك دول الخليج العربي الأعضاء في الأوبك زمام المبادرة في تطبيق المشاركة مع الشركات الأجنبية وفوضت منظمة الأوبك في مؤتمرها الذي عقدته في جنيف في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م المملكة العربية السعودية مفاوضًا عن الدول المنتجة التي شاركت في ذلك المؤتمر، وبعد مفاوضات شاقة قبلت الشركات مبدأ المشاركة وتوصل الطرفان إلى مايسمى (اتفاقية المشاركة) وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م في الرياض ووقعتها المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وبمقتضى هذه الاتفاقية بُدِءَ في تطبيق مبدأ المشاركة في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٣م على أن يكون مستوى المشاركة حتى نهاية عام ١٩٧٧م بـ (٢٥٪) وترتفع في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٨م إلى (٣٠٪) كما ترتفع في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٩م إلى (٣٥٪) ثم إلى (٤٠٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨٠م وإلى (٤٥٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨١م إلى أن تصل إلى حدها الأقصى (٥٠٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨٢م كما تضمنت الاتفاقية طريقة

---

١ ـ د. عبد الحميد الأحيدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، (بيروت: مؤسسة نوفل، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م)، ص: ١٩٥.

تعويض الشركات عن المشاركة الأولية وعلى مشاركة الحكومات في إدارة الشركات[١].

وبالإضافة إلى الدول الخليجية التي وقعت الاتفاقية العامة للمشاركة فقد وقعتها البحرين وسلطنة عُمان مع الشركات العاملة فيها وذلك كما سيتضح عند الإشارة إلى الشركات العاملة في دول مجلس التعاون ضمن هذا المطلب.

ومن مزايا هذه الاتفاقيات مايلي[٢]:

١ ـ تمكين الدول المنتجة للنفط من مراقبة صناعتها النفطية.

٢ ـ زيادة العوائد المالية للدول المضيفة.

٣ ـ تهيئة الكوادر الوطنية لمعرفة أسرار هذه الصناعة.

٤ ـ دخول السوق العالمية عن طريق تسويق شركات النفط الوطنية كمية من النفط بصورة مباشره.

ومن المآخذ على هذا النوع من الاتفاقيات:[٣]

١ ـ لم تتضمن أي نصٌّ يلزم الشريك الأجنبي بالتنازل كليًا أو جزئيًا عن إدارة المشروع لصالح الشريك الوطني مما أعطى للشريك الأجنبي حرية كبيرة في العمل.

٢ ـ أدّى ذلك إلى وجود تناقض في إدارة المرفق النفطي الذي يتم عن طريق الشركة الأجنبية فالطرف الوطني يضع مصلحته الوطنية في المقدمة بينما الطرف الأجنبي يضع المردود الربحي هدفه الأعلى.

٣ ـ وبالتالي رسخ ذلك الدور الذي كانت تقوم به الدول المنتجة في الاتفاقيات القديمة وهو دور جابي الضرائب.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ص: ٢٠٤-٢٠٥، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٠٥.

٣ ـ انظر: ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج، ص: ٢٧٥، د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ١٠٩، مراجع سابقة.

ورغم ذلك فإن هذا النوع من الاتفاقيات كانت تمثل تمهيداً لخطوة أكبر وهي خطوة التملك الكامل التي بدأت الدول المنتجة في إتباعها عن طريق تأسيس شركات النفط الوطنية.

خامساً: عقود المشاركة: يرجع تاريخ هذه العقود إلى عام ١٩٥٧م فقد كانت الشركات التي وقعت هذه العقود مع الدول المضيفة لها شركات مستقلة دفعتها الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة والخروج من بلدانها الأصلية إلى قبول شروط تتفوق على شروط العقود التقليدية وخاصة من حيث استجابتها لرغبة الدول المضيفة لها في المساهمة في إدارة صناعتها النفطية وفي الحصول على نصيب أكبر من عائداتها. أما الشركات العالمية الكبرى فقد رفضت ـ باستثناء شركة شل ـ الدخول في مثل هذا النوع من العقود إكتفاءً بما كانت تسيطر عليه في ظل عقود الامتياز التقليدية وخشية أن يؤدي قبولها لمبدأ المشاركة إلى مطالبة الدول المضيفة لها بتطبيق نفس المبدأ على المناطق القديمة الخاضعة للعقود التقليدية[١]، وتعتبر شركة «الزيت العربية المحدودة» (اليابان) كأحد الأمثلة على مثل هذا النوع من العقود وسيتم الإشارة إليها عند الحديث عن الشركات المنتجة في المملكة العربية السعودية والكويت.

سادساً: السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية: وتتمثل هذه السيطرة في إنشاء شركات النفط الوطنية، فبعد أن رأت الدول المنتجة للنفط أن ثروتها النفطية والمصدر الرئيسي للدخل فيها تحت سيطرة الشركات الأجنبية وأيضاً عدم مراعاة المصلحة الوطنية العليا من قبل هذه الشركات في استغلال هذه الثروة أدّى ذلك بالدول المنتجة لتبني فكرة إنشاء الشركات الوطنية وقد وجدت هذه الدول أمامها ثلاث قوى تقف أمام مثل هذه الفكرة وهذه القوى هي الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى، والشركات العالمية المستقلة، وحكومات الدول المستهلكة. ورغم ذلك فقد استطاعت الدول المنتجة إنشاء شركات نفط وطنية وتمثلت أهم أهداف هذه الشركات في:[٢]

١ ـ القيام بجميع العمليات النفطية الخاصة بالسوق المحلية من إنتاج وتكرير ونقل.

---

١ ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٣٢٤، مرجع سابق.

٢ ـ انظر:

ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٤٢ ومابعدها.

ـ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ص: ٣٧٦-٣٧٨.

٢ ـ تنمية واستغلال الموارد النفطية الوطنية.

٣ ـ الإشراف على الشركات الأجنبية العاملة في الدولة في مجال الصناعة النفطية.

٤ ـ تنمية قدرات وخبرات وإعداد العناصر البشرية الوطنية في صناعة النفط.

وقد أنشيء في دول مجلس التعاون الخليجي شركات نفط وطنية تتولى السيطرة على الصناعة النفطية بها وذلك كما سيتضح عند الحديث من الشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

ثانيًا: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون:

يوجد في مجلس التعاون شركات نفطية تتولى عملية الاستكشاف والتنقيب والإنتاج.. وجميع مراحل الصناعة النفطية. وتختلف علاقة هذه الشركات مع الدولة العاملة فيها من دولة لأخرى. فبعض دول المجلس تملكت هذه الشركات بالكامل وأنشأت مؤسسات وطنية تتولى إدارة صناعتها النفطية وبعضها الآخر يملك (٦٠٪) من أسهم الشركة والباقي لأطراف أجنبية أخرى كما يوجد أيضًا شركات تحكمها عقود امتياز مع الدولة العاملة فيها. وبعد هذا العرض الإجمالي نعرض تفصيلاً للشركات العاملة في كل دولة من دول مجلس التعاون والعلاقة السائدة حاليًا بين هذه الشركات والدول، ونعرض أخيرًا لأشكال التعاون المقترحة في هذا المجال بين دول المجلس.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** يوجد فيها العديد من الشركات العاملة ونظرًا لأن الإنتاج النفطي يقتصر على أبو ظبي ودبي والشارقة رأس الخيمة ومازال العمل في الأمارات الأخرى في طور الاستكشاف كما مَّر سابقًا فسيقتصر العرض هنا للشركات العاملة في الأمارات الأربع المتقدم ذكرها.

أبو ظبي: المناطق البرية:

يرتبط اكتشاف النفط في المناطق البرية في أبوظبي باسم شركة بترول الساحل المتهادن وهي شركة يمتلك أسهمها مجموعة شركات هي (النفط البريطانية) و (شل) و (النفط الفرنسية) و (ستاندرد أويل وموبيل) و(مؤسسة كلبنكيان) وقد حصلت على امتياز التنقيب في عام ١٩٣٩م وتتوزع ملكية الأسهم بين هذه الشركات بنسبة (٢٣,٧٥٪) لكل شركة من الشركات السابقة عدا مؤسسة كلبنكيان فتملك (٥٪) من أسهم الشركة، وشملت منطقة امتيازها جميع الأراضي والجزر والمياه التابعة لأمارة أبوظبي، وفي ١٩٦٢/٧/٢٤م ثم تبديل اسم الشركة إلى شركة نفط أبو ظبي المحدودة. وفي ٢٠كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م وقعت حكومة أبو ظبي المحدودة اتفاقية المشاركة الأولى حيث تم بموجب هذه الاتفاقية دخول الحكومة إبتداء من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣م كشريك بنسبة (٢٥٪) من أسهم الشركة ثم إرتفعت إلى (٦٠٪) اعتباراً من ١٩٧٤/١/١م وتمثل الحكومة في هذه المشاركة شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك[١]».

وفي ٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٨م تأسست شركة أبوظبي للعمليات البترولية «أدكو» بموجب قانون رقم (١٤) لعام ١٩٧٨م الصادر في ١٩٧٨/١٠/٨م لتخلف بذلك شركة نفط أبو ظبي المحدودة. وأصبحت ملكية الشركة بعد هذا التعديل (٦٠٪) لشركة بترول أبو ظبي الوطنية، (٩,٥٪) لشركة البترول البريطانية، و (٩,٥٪) لشركة البترول الفرنسية، و(٩,٥٪) لشركة شل، (٤,٧٥٪) لشركة اكسون، (٤,٧٥٪) لشركة موبيل، و (٢٪) لشركة كلبنكيان[٢].

وفي المناطق البحرية:

يرجع منح الامتياز في هذه المناطق إلى عام ١٩٥٣م حين وقعت اتفاقية للبحث عن النفط في المناطق البحرية من الأمارة مع شركة (دارسي

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، اقتصاديات أبو ظبي قديمًا وحديثًا (د. ن، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م)، ص: ١٥٤-١٥٥.

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢٩٥/١، مرجع سابق.

للاستكشافات المحدودة) وشملت منطقة امتيازها جميع الأراضي البحرية والأراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبوظبي عدا المياه الإقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة وفي ١٨/٥/١٩٥٤م تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين (٢/٣)، (والثلث ١/٣) لشركة النفط الفرنسية ونقل الامتياز إلى هذه الشركة في ٢٢/٣/١٩٥٥م وأطلق على هذه الشركة اسم «شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة «أدما»، وفي ٢٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٢م باعت شركة النفط البريطانية (٤٥٪) من حصتها إلى مجموعة الشركات اليابانية التي تعرف باسم الشركة اليابانية لتطوير موارد النفط (جودكو[١]).

وفي ٢٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٤م حصلت شركة بترول أبو ظبي الوطنية «أدنوك» على ٦٠٪ من حقوق امتياز شركة أبو ظبي العاملة في المناطق البحرية وأصبحت النسب الباقية موزعة على شركة البترول البريطانية نسبة (٢/٣-١٤٪) وشركة البترول الفرنسية (٢/١-١٣٪) والشركة اليابانية (١٢٪)[٢].

شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ادنوك): تعتبر أول شركة وطنية (١٠٠٪) وتأسست في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١م لتشتغل بجميع مراحل الصناعة النفطية داخل أبو ظبي وخارجها وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة النفطية بما في ذلك البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الهيدروكربونية وإنتاج وتصفية ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية وكذلك توزيع وبيع أو تصدير هذه المواد[٣].

وبالإضافة إلى هذه الشركات الرئيسية العاملة في أبو ظبي فإنه يوجد أيضًا شركات أخرى تعمل في المناطق التي سبق وأن تخلت عنها الشركات الأصلية وهذه يوضحها الجدول (٢٤).

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١/ ٣١٠، ٣١١ ، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ٣١١/١، ٣١٢.

٣ ـ المصدر نفسه، ٢٦٦/١.

جدول (٢٤)

اسماء الشركات الأخرى العاملة في أبو ظبي

اسم الشركة	تاريخ منح الامتياز	الشركات المساهمة
١ ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة، اليابان.	١٩٦٧	شركة ماروزن النفط اليابانية المحدودة (٢٥,٥٪) ـ شركة دياكيو للنفط (٢٥,٥٪) ـ شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة (٢٥,٥٪) ـ شركات مساهمة (٢٣,٥٪)
٢ ـ شركة نفط فيلبس «أبو ظبي المحدودة».	١٩٦٨	شركة فيليبس للبترول الأمريكية ـ شركة النفط الأميريكية المستقلة (أمينويل) ـ شركة أجيب الإيطالية.
٣ ـ شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الإمتياز الأول).	١٩٦٨	مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية.
٤ ـ شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الإمتياز الثاني).	١٩٧٠	مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية.
٥ ـ شركة نفط البندق المحدودة.	١٩٧٠	شركة البترول الفرنسية (٥٠٪) ـ شركة البترول البريطانية (٥٠٪).
٦ ـ شركة نفط أميراداهيس (أبوظبي).	١٩٧٠	شركة أميراداهيس (٤١,٢٥٪) ـ شركة بان أوش أويل (٣١,٥٪) ـ شركة سوبيرير الكندية (١٠٪) شركة وينكتون أنتبرايز (٤,٧٥٪) ـ شركة صننج ديل (٢,٥٪) شركة سيراكوز (٧,٥٪) ـ شركة بوفالي أندستريز ليمتد (٢,٥٪).

تابع جدول (٢٤)

اسم الشركة	تاريخ منح الإمتياز	الشركات المساهمة
٧ ـ شركة توتال أبوالبخوش.	١٩٧٣	شركة توتال الفرنسية (٥١٪) ـ أميراداهيس كوربوريشن (١٢,٢٥٪) ـ شركة كيرماك جي ستنجديل أويلز (١٢,٢٥٪) ـ نيو إنجلاند بتروليوم كوربوريشن (نييكو) (٢٤٪).
٨ ـ شركة تطوير حقل زاكوم العلوي.	١٩٧٧	شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك ٨٨٪) وشركة نفط اليابان (جودكو).
٩ ـ شركة أميراداهيس للتنقيب عن البترول.	١٩٨٠	شركة أميراداهيس للتنقيب عن البترول ـ أبو ظبي المحدودة (٥٠٪) ـ شركة أوكسدنتال أوف أبو ظبي المحدودة (٣٣,١٪) ـ شركة أولغا أويل كوربوريشن (١٦,٢٪).
١٠ ـ شركة نفط سبتدريسورسز.	١٩٨٠	سبتريسورسز المحدودة وسيكنمار للنفط وينغتون إنتربريزز ـ وأميراداهيس أبو ظبي المحدودة.
١١ ـ شركة نفط ديمتكس أبو ظبي المحدودة.	١٩٨١	شركة ديمنكس (٥٥٪) ـ شركة مينكو للنفط المحدودة (٣٢٪) شركة تشارتر هاوس للتنقيب عن البترول أبوظبي المحدودة (١٣٪).

المصدر:

د. مانع سعيد العتيبة ـ البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، ١/ ٣٤٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٨ ، مرجع سابق.

وفي دبي: توجد بها شركة رئيسية واحدة هي «شركة نفط دبي» وقد حصلت هذه الشركة على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة إلى شركة دبي للمناطق البحرية «دوما» ونجحت في اكتشاف النفط في حقل فتح عام ١٩٦٦م[١].

وبالنسبة لملكية هذه الشركة فمنذ صدور قرار إمتلاك الشركات النفطية في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٧٥م في دبي أصبحت شركة وطنية مملوكة بالكامل لأمارة دبي[٢].

وفي أمارة **الشارقة**: يوجد شركتان هما: شركة نفط الهلال وشركة أفوكو[٣].

شركة نفط الهلال: حصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب عن النفط عام ١٩٦٩م ونجحت في اكتشاف النفط عام ١٩٧٢م، وتضم هذه الشركة كلاً من «شركة بيوتس جاز أند أويل» ولها (٣٥٪) من الأسهم وشركة أشلاند أويل كومباني ولها (٢٥٪) من الأسهم، وشركة سكيلي أويل كومباني ولها (٢٥٪) من الأسهم وشركة كيرمنجي كوربوريشن ولها (١٢,٥٪) من الأسهم، وشركة جويفبير كوربوريشن ولها (٢,٥٪) من الأسهم.

شركة أفوكو: وتعتبر هذه إحدى الشركات المتفرعة عن شركة ستاندرد أويل الأمريكية ومنحت الامتياز في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨م ويغطي الامتياز المناطق البرية من الأمارة.

---

١ ـ المصدر نفسه، ٤١٩/١، ٤٢٠.

٢ ـ انظر:

ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٤٢٧/١، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة الأمارات العربية المتحدة المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٦٣/٥، مرجع سابق.

٣ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٣٣٩/١، ٤٤٠، مرجع سابق.

رأس الخيمة: وقعت في عام ١٩٨٠م اتفاقيتان للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية من رأس الخيمة الأولى شركة «جلف أويل» والثانية مع شركة «انتر ناشيونال بتروليم» الكندية، وقد تم الاتفاق بين[١] حكومة رأس الخيمة والشركات العاملة فيها على أن للجانب الوطني (٥٠٪) من أسهم تلك الشركات.

وتعتبر **البحرين** أول دولة من دول مجلس التعاون كانت محطًا لأنظار الشركات النفطية العالمية، ويعمل بها في مجال الصناعة النفطية شركتان:

- شركة نفط **البحرين** (بابكو[٢]) وهي شركة فرعية لشركة (كالتكس) وقد حصلت على عقد الامتياز في عام ١٩٣٠م ونجحت في اكتشاف النفط عام ١٩٣٢م، وفي عام ١٩٥٢م وقعت حكومة البحرين معها مناصفة الإرباح (٥٠ / ٥٠) ورغبة من الحكومة في سيطرتها على قطاع النفط حتى يمكن استغلال الموارد النفطية المحدودة في البحرين على الوجه الأمثل فقد وقعت معها في ٣٠ تموز (يونيه) ١٩٧٥م اتفاقية للمشاركة مع شركة نفط البحرين تملكت بموجبها (٦٠٪) من الشركة[٣].

- شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو[٤]): وهي شركة مملوكة بالكامل لحكومة البحرين تأسست في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٧٦م بموجب مرسوم أميري لتعمل كشركة نفط متكاملة في داخل وخارج البحرين، وقد بدأت العمل في أول تموز (يوليه) ١٩٧٦م كما أصبحت تمثل الحكومة في مشاركتها مع شركة (بابكو).

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩م تملكت الحكومة بالكامل شركة (بابكو) مع دفع التعويض المناسب لشركة كالتكس عن حصتها في بابكو وبذلك أصبحت الحكومة تسيطر بالفعل على إنتاج النفط والغاز بالإضافة إلى تسويق

---

١ - المصدر نفسه، ١/٤٤٣، ٤٤٥.

٢ - *The Bahrain Petroleum Company (Bapco).*

٣ - الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٤، مرجع سابق.

٤ - *The Bahrain National Oil Company (BANOCO).*

المنتجات في السوق البحرينية واعتُبرت الفترة من منتصف عام ١٩٨٠م إلى نهاية ١٩٨٢م فترة إنتقالية تتولى فيها (بنوكو) تدريجيًا عمليات الإنتاج من شركة (بابكو) تاركة لهذه الأخيرة مجرد الإشراف بالإضافة إلى عمليات التسويق الخارجي للمنتجات النفطية من معمل تكرير (ستره)[١][٢].

وفي **المملكة العربية السعودية** يوجد ثلاث شركات تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط الخام وهذه الشركات هي: شركة الزيت العربية الأمريكية (آرامكو[٣]) وشركة (جيتي[٤]) للزيت وشركة (الزيت العربية)[٥].

ـ شركة الزيت العربية (آرامكو): وقعت في ٢٩ آيار (مايو) ١٩٣٣م اتفاقية منحت المملكة العربية السعودية بموجبها (شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) (كاسوك[٦]) امتيازًا للتنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية من المملكة، وفي عام ١٩٣٦م قامت شركة (كاسوك) بمشاركة شركة (تكساكو) وأصبح للأخيرة نصف أسهم شركة (كاسوك). وفي ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤م استبدل اسم (كاسوك) باسم آخر جديد وهو (آرامكو) وهو إختصار لاسم شركة الزيت العربية الأمريكية[٧].

ونظرًا للصعوبات المالية التي واجهتها شركة (آرامكو) بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فقد استطاعت أن تواجه هذه الصعوبات بمساعدة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي وشركة موبيل أويل، وفي عام ١٩٤٨م تم تعديل توزيع أسهم شركة آرامكو لتشمل الشركتين السابقتين (٣٠٪) لشركة ستاندرد أويل أوف كالفورنيا و(٣٠٪) لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي،

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٥، مرجع سابق.

٢ ـ يوجد معمل تكرير ستره في منطقة عوالي في الجزء الشرقي من جزيرة البحرين.

٣ ـ *Arabian American oil Company, (ARAMCO).*

٤ ـ *Getty*

٥ ـ *Arabian oil Company*

٦ ـ *California Arabian Stanaard oil Co. (Casoc).*

٧ ـ د. عبد الهادي حسن طاهر، استراتيجية التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠هـ) ص: ٩٩-١٠٠.

و (٣٠٪) لشركة تكساس، و (١٠٪) لشركة موبيل أويل[١] وقد زادت حصة الشركة الأخيرة فيما بعد إلى (١٥٪) بينما إنخفضت حصص الشركات الأخرى بنفس هذه الزيادة خلال السنوات (١٣٩٥هـ-١٤٠٠هـ).

وقد سارت المملكة العربية السعودية في خطواتها نحو تملك (آرامكو) فوقعت اتفاقية للمشاركة في ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م وأصبحت سارية المفعول في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣م وحصلت المملكة بموجب الاتفاقية على مشاركة مبدئية قدرها (٢٥٪) في وسائل إنتاج النفط الخام التي تشمل التنقيب والتطوير والإنتاج والتصدير، وقد زادت حصة الحكومة (٦٠٪) في حزيران (يونيه) ١٩٧٤م، وفي عام ١٩٨٠م إمتلكت الحكومة آرامكو بالكامل وذلك بأثر رجعي يبدأ من عام ١٩٧٦م[٢].

شركة جيتي: منحت المملكة العربية السعودية في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٩م امتيازاً للتنقيب عن النفط واستغلاله في حصتها من المنطقة المشركة بينها وبين الكويت لشركة (باسيفك وسترن أويل) التي سميت فيما بعد شركة (جيتي للزيت) وينفرد امتياز هذه الشركة بأنه لاينص على التخلي المرحلي عن مساحة الامتياز قبل نهاية مدته والتي تبلغ «٦٠» عاماً، وتشرف على خمسة آلاف كيلومتر مربع (٨٠٪) منها في المناطق اليابسة والباقي في المناطق المغمورة[٣][٤].

شركة الزيت العربية اليابانية: تم الاتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والكويت في عام ١٩٥٧م على منح الشركة اليابانية امتيازاً للتنقيب عن النفط واستغلاله في المنطقة المغمورة بالمياه من المنطقة المشتركة بينهما،

---

١ ـ المصدر نفسه، ص: ١٠٠.

٢ ـ انظر:

ـ عوني شاكر أبو كشك، آرامكو ومسيرة نصف قرن، مجلة القافلة، العدد الثامن، المجلد الثاني والثلاثون (شعبان ١٤٠٤هـ آيار «مايو» ١٩٨٤م)، ص: ٧.

ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٣٤٦، مرجع سابق.

٣ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٧٥، مرجع سابق.

٤ ـ لم يتوصل الباحث إلى مايفيد تطور اتفاقية استغلال النفط الموقعة مع شركة جيتي من حيث الملكية.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد نصت الاتفاقية مع هذه الشركة على أن لايقل نصيب المملكة عن حصتها في هذه المنطقة عن (٦٢٪) من صافي أرباح الشركة وإلزام الشركة ببناء مصفاة لتكرير النفط متى وصل إنتاجها إلى (٢٠٠ ألف برميل يوميًا)، وقد طبِّق على الشركة نظام المشاركة على أساس (٦٠٪) للحكومة السعودية و (٤٠٪) للشركة[١]. وتبلغ المساحة التي تشرف عليها هذه الشركة ستة آلاف كيلومتر مربع تقع كلها في مياه المنطقة المحايدةو وقد تخلت عن ٢٦٠٠ كم٢ ولازالت تحتفظ بالباقي.[٢]

وفي **سلطنة عُمان** توجد شركة تنمية نفط عُمان المحدودة ويرجع تاريخها إلى ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٣٧م عندما منح امتياز النفط إلى شركة «الامتيازات البترولية المحدودة»، حُوِّل الامتياز في ٢٠ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٣٧م إلى شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة التي تعدل اسمها في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥١م إلى شركة تنمية نفط عُمان المحدودة وهو الاسم الحالي للشركة القائمة على شئون النفط في السلطنة. وقد تم تعديل الاتفاقية بين الشركة والحكومة في كانون أول (ستمبر) ١٩٧٣م لتمتلك الحكومة بموجب هذا التعديل (٢٥٪) من الشركة إرتفعت في تموز (يوليه) ١٩٧٤م إلى (٦٠٪) وعقب توقيع هذه الاتفاقية كونت لجنة إدارية مشتركة بين الحكومة والشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان لإدارة أعمال الشركة تحولت هذه اللجنة في ٣١ آيار (مايو) ١٩٨٠م وبمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٥٠) لعام ١٩٨٠م الذي نُّص على أن تتخذ الشركة الشكل القانوني لشركة عُمانية محدود المسؤلية وأن يكون لها مجلس إدارة يحل محل اللجنة السابق الإشارة إليها[٣].

---

١ ـ د. سعيد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، منطقة الخليج العربي، (الدوحة: د. ن، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص: ٣٠٩ ومابعدها.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص١٧٤، مرجع سابق.

٣ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، وزارة التجارة والصناعة، ص: ١٣٥-١٣٦، مرجع سابق.

وتنتج شركة «تنمية نفط عُمان» (٩٨٪) من النفط لتصديره إلى الخارج، وبالإضافة إلى الشركة السابقة فإنه يوجد ثلاث شركات تعمل في مجال إنتاج النفط[١] هي:

مجموعة «الف اكيتين» التي تنتج (١٢٤٠٠) بـ/ي من حقل (الشامة) ومجموعة «اوكسدنتال» التي تنتج (٦٥٠٠) بـ/ي من حقل (الصفارة)، وشركة «جابكس» العاملة في وادي أسود، وتنتج (٦٠٠٠) بـ/ي.

كما توجد شركات أخرى تعمل في مجال البحث والتنقيب وهذه الشركات هي شركة «أموكو عُمان»، وشركة «بريتش بتروليم/ اجيب»، وشركة «أنترناشيونال بتروليم» وشركة «وينترشال».

وفي **قطر**[٢] منح أول امتياز نفطي فيها في ١٧ آيار (مايو) ١٩٣٥م إلى شركة النفط الأنجلو إيرانيه التي عرفت بعد ذلك بشركة (نفط قطر) المحدودة. ومنح الامتياز الثاني لشركة (شل قطر) المحدودة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م وذلك في المناطق البحرية، وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م حصلت الدولة على حصة مشاركة تبلغ (٢٥٪) من امتيازات كل من شركة (نفط قطر) المحدودة وشركة (شل قطر) وفي العشرين من شباط (فبراير) لعام ١٩٧٤م عقدت اتفاقيتي مشاركة جديدتين مع الشركتين المذكورتين إرتفعت بموجبها حصة مشاركة الدولة إلى (٦٠٪) على أن يبدأ تنفيذ الاتفاقيتين إبتداءً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م، وفي ٢٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٤م قررت الحكومة تملك الحصة الباقية من حقوق وأموال شركتي

---

١ ـ التقرير السنوي لشركة تنمية نفط عُمان، مجلة عالم النفط، المجلد ٢٣، العدد ٥٢، ١١ محرم ١٤١١هـ ٢٢ تموز «يوليو» ١٩٩١م، قبرص، ص٦.

٢ ـ انظر: ـ د. سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، ص: ٤٣٩، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الأول ٤-٨ آذار (مارس) ١٩٧٩م، أبو ظبي، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية، المصدرة للبترول «الأوابك»، ١٩٨٠م)، ٢٤٩/٤.

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٩٣، مرجع سابق

نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر وقدرها (٤٠٪) مع تعويض الشركتين عن الأصول المادية المملوكة لهما على أساس القيمة الدفترية الصافية، وفي ١١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٦م صدر القانون الأميري رقم (٩٩) لعام ١٩٧٦م بالمصادقة على توقيع اتفاقية تملك شركة نفط قطر المحدودة، كما صدر في ٢ آذار (مارس) ١٩٧٧م المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٧٧م والخاص بالمصادقة على توقيع اتفاقية تملك شركة شل قطر.

وفي نطاق سيطرة الدولة على صناعتها النفطية فقد أنشئت المؤسسة العامة القطرية للبترول بمرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٧٤م وبإنشائها فقد آلت إليها حصص الدولة في عدد من الشركات والمشروعات النفطية وتمارس نشاطها بالعمل في صناعة النفط بكافة مراحل تلك الصناعة في الداخل والخارج، وأدمجت شركة (نفط قطر) المحدودة وشركة (شل قطر) في الهيئة القطرية لإنتاج البترول التي تأسست عام ١٩٧٦م كمؤسسة فرعية مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة القطرية للبترول لتتولى الأنشطة المتصلة بالاستكشاف والحفر والإنتاج والتطوير ونقل وتخزين المواد الهيدروكربونية من خلال عملياتها في المناطق البرية والبحرية، وفي تموز (يوليو) عام ١٩٨٠م تم دمج الهيئة القطرية لإنتاج البترول في المؤسسة العامة القطرية للبترول[١].

أما **الكويت** فيهيمن على الصناعة النفطية فيها مؤسسة البترول الكويتية[٢] التي أنشئت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م وذلك لتجمع الشركات الوطنية المملوكة للدولة والعاملة في مجالات إنتاج النفط وتصنيعه ونقله ضمن هيكل موحد ومتكامل لإحداث الإطار التجاري المستقل اللازم لتحقيق النمو والتطور في قطاع النفط الكويتي ونظراً لأن نطاق دراسة هذا المطلب يهتم بالشركات المنتجة للنفط فسيقتصر على استعراض للشركات العاملة بصفة مباشرة في استكشاف وإنتاج النفط الخام داخل الكويت وفي هذا الإطار توجد الشركات التالية:

---

١ ـ د. سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، منطقة الخليج العربي، ص: ٤٣٩ ومابعدها، مرجع سابق.

٢ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٥٤ ومابعدها، مرجع سابق.

١ ـ شركة نفط الكويت: التي تعتبر أقدم الشركات الموجودة في الكويت إذ يرجع تاريخها إلى ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٤م وهو التاريخ الذي منحت فيه هذه الشركة امتيازاً مطلقاً للتنقيب عن النفط وإنتاجه واستثماره في جميع أراضي الكويت ومياهها الإقليمية لمسافة ستة أميال بحرية وقد استطاعت أن تستكشف النفط عام ١٩٣٨م في حقل البرقان في حين أنها لم تصدره إلا في عام ١٩٤٦م بسبب قيام الحرب العالمية الثانية[١].

وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م تم توقيع اتفاقية للمشاركة بين الحكومة والشركة تقضي باشتراك الدولة بنسبة (٦٠٪) من رأسمالها، وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٧٥م أعلن قرار التملك الكامل للشركة وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين الدولة والشركة في بداية كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٥م[٢].

٢ ـ شركة البترول الوطنية الكويتية[٣]: تعتبر أول شركة وطنية مساهمة بين الدولة والمواطنين تم تأسيسها عام ١٩٦٠م لتعمل في مجال صناعة النفط داخل الكويت وخارجها وقد ساهمت الحكومة في رأسمالها بـ (٦٠٪) وطرحت الباقي للاكتتاب العام وذلك بموجب عقد التأسيس الموقع في ٣/١٠/١٩٦٠م والمرسوم رقم ٥/١٠/١٩٦٠م إلا أنها أصبحت مملوكة بالكامل للدولة عام ١٩٧٥م[٤].

وبعد إنشاء مؤسسة البترول الكويتية تولت شركة البترول الوطنية الكويتية مسؤلية القيام بعمليات تصنيع النفط الخام وإسالة الغاز.

٣ ـ شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية[٥]): منحت حكومة الكويت هذه الشركة في تموز (يوليو) عام ١٩٥٨م امتيازاً للتنقيب عن النفط واستخراجه في الجزء الكويتي من المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لمدة

---

١ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٦٤، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه.

٣ ـ *Kuwait National Petrolum Company (K.N.P.C).*

٤ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام،ص: ٦٦، مرجع سابق.

٥ ـ انظر:

ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٨٢-٨٣، مرجع سابق.

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص: ٣٥٤، مرجع سابق.

أربعة وأربعين عاماً ونصف. وقد تخلت الشركة عن مساحات مجموعها ٢٢٤١كم٢ وذلك على ثلاث مـــراحل في السنوات ١٩٦٣م و ١٩٦٨م و ١٩٧٣م وفي آب (اغسطس) ١٩٧٤م وقعت حكومة الكويت اتفاقية مع شركة الزيت العربية تزيد بمقتضاها مشاركة الحكومة في رأس مال الشركة إلى (٦٠٪) بأثر رجعي من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م.

ويخلص البحث من ذلك إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت محطًا لأنظار الشركات النفطية منذ الثلاثينات من هذا القرن الميلادي، كما شهدت هذه المنطقة تنافساً مابين هذه الشركات للفوز بامتياز استغلال النفط، وقد استطاعت دول المنطقة الاستفادة من ذلك التنافس في الحصول على عقود استغلال النفط بأفضل الشروط وفقًا لظروف ذلك الوقت.

وفي سبيل السيطرة على الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون فقد سارت في اتجاهين:

الأول: هو تطوير علاقتها التعاقدية مع الشركات النفطية العاملة فيها التي كما لاحظنا إبتدات بعقود الامتياز التقليدية تطورت إلى اتفاقية مناصفة الأرباح والاتفاقية العامة للمشاركة، وأخيراً السيطرة الوطنية على تلك الشركات من خلال التملك الكامل لها وذلك مثل تملك البحرين لشركة «بابكو» وتملك المملكة العربية السعودية لشركة «آرامكو» وتملك قطر لشركة «قطر المحدودة» و «شل قطر» وتملك الكويت لشركة «نفط الكويت» ولم يكن الوصول لصيغ التملك الكامل بالأمر البسيط حيث مرّ ذلك بمفاوضات طويلة وشاقة بين الطرفين.

الثاني: إنشاء مؤسسات وطنية تهتم بجميع مراحل الصناعة النفطية إبتداءً بعمليات الاستكشاف والبحث والتنقيب وماتلاها من عمليات نفطية لاحقة كما أسند إلى هذه المؤسسات الوطنية حصة الدولة من أسهم الشركات التي كانت تتولى عمليات الاستكشاف والإنتاج في الدولة عندما تم تعديل الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، وذلك مثل إنشاء الأمارات لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وهي شركة وطنية (١٠٠٪) وتساهم في الشركات النفطية القائمة بأعمال البحث والتنقيب في أبو ظبي وإنشاء سلطنة عُمان

لشركة تنمية نفط عُمان التي تساهم بـ (٦٠٪) من رأس مال الشركة القائمة بالبحث والتنقيب والإنتاج داخل السلطنة.

وإيضاً إنشاء مؤسسات وطنية تسيطر على الصناعة النفطية بعد تملك الدولة للشركات العاملة فيها وذلك مثل إنشاء المؤسسة العامة القطرية للبترول في قطر، وإنشاء مؤسسة البترول الكويتية في الكويت.

فيما يتعلق بالتعاون بين دول المجلس في مجال الشركات النفطية فتوجد اللجنة الدائمة لشركات البترول الوطنية وتهدف هذه اللجنة إلى تنسيق السياسات التسعيرية والتسويقية للمنتجات المكررة في السوق العالمية ومتابعة مراقبة هذه السوق وتبادل المعلومات والخبرات في مجال تصنيع النفط.

ويوجد لجنة أخرى تتكون من عدد من الشركات النفطية في دول المجلس ووزارة النفط والمعادن بسلطنة عُمان لدراسة إمكانيات التصنيع النفطي للسلطنة[١].

ولتطوير هذا التعاون بين دول المجلس في هذا المجال يمكن أن تقوم دول مجلس التعاون بإنشاء تنظيم يجمع شركات النفط الوطنية لتقوية سياسة التعاون والتنسيق فيما بينها.

ويمكن أن يحقق هذا التنظيم الذي يجمع الشركات النفطية بدول المجلس:

١ ـ التنسيق بين دول المجلس في مجالات الاكتشاف والإنتاج والاحتياطي ومختلف جوانب الصناعة النفطية.

٢ ـ تبادل المعلومات المتعلقة بالصناعة النفطية.

٣ ـ تطوير الكوادر البشرية وتنميتها وتبادل الخبرات.

٤ ـ يهيء مثل هذا التنظيم إمكانية إقامة المشاريع الصناعية النفطية مثل إقامة المنطقة الصناعية النفطية في سلطنة عُمان.

٥ ـ يمكن مثل هذا التنظيم من التنسيق فيما بينها في التعامل مع العالم الخارجي في السياسات التسعيرية والتسويقية.

---

١ ـ مرجع بترومين، ص٢٤٤، مرجع سابق.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
ـالمقدمة	جـ
الفصل الأول	
دراسة تمهيدية	
المبحث الأول: دراسة تاريخية	٣
المطلب الأول: اكتشاف النفط دولياً وفي دول المجلس	٣
أولاً: التعريف العلمي للنفط.	٣
ثانياً: الأصل الجيولوجي للنفط.	٤
المطلب الثاني نشأة المعرفة بالنفط	٥
أولاً: المرحلة الأولى	٥
ثانياً: المرحلة الثانية	٧
المطلب الثالث: اكتشاف النفط في دول المجلس	٩
أولاً: موقع منطقة الدراسة واهميته	٩
ثانياً: الموارد المتاحة في دول المجلس	١٠
المبحث الثاني: الأوضاع النفطية في دول المجلس	١٣
المطلب الأول: الإنتاج النفطي	٢٥
المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي	٣٧
المطلب الثالث: الشركات المنتجة للنفط	٤٥
الفصل الثاني	
الرأي الفقهي لملكية النفط والإيرادات المتحققة منه	
المبحث الأول: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن	٧٨

المطلب الأول: تعريف المعادن لغة وشرعاً	٧٨
المطلب الثاني: أقسام المعادن	٧٩
المطلب الثالث: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن	٨٠
المبحث الثاني: الرأي الفقهي للإيرادات المتحققة من النفط	٨٨
المطلب الأول: تعريف الإيرادات النفطية وطبيعتها	٨٨
المطلب الثاني: حجم الإيرادات النفطية في دول المجلس ونسبتها للإيرادات الأخرى	٨٩
المطلب الثالث: الرأي الفقهي للإيرادات النفطية.	٩٠
الفصل الثالث	
تسويق النفط في دول مجلس التعاون ومدى التعاون بينها	
المبحث الأول: نقل النفط في دول المجلس	٩٥
المطلب الأول: النقل النفطي	٩٥
أولاً: النقل بواسطة الأنابيب	٩٥
ثانياً: النقل بواسطة الناقلات	٩٨
المطلب الثاني: النقل النفطي في دول المجلس	١٠٢
المبحث الثاني: التسويق النفطي في دول المجلس	١١٢
المطلب الأول: مفهوم تسويق النفط ومراحله	١١٢
أولاً: السوق النفطي وأنواعه	١١٢
ثانياً: مراحل التسويق.	١١٤
المطلب الثاني: التسويق النفطي في دول مجلس التعاون	١١٨
أولاً: التسويق المحلي	١١٨
ثانياً: التسويق الخارجي	١٤٥

الفصل الرابع

تطور أسعار النفط الخام

وإنشاء منظمتي «أوبك» و «الأوابك»

المبحث الأول: أسس تسعير النفط الخام وأنواعه والفروقات النوعية	١٦٤
المطلب الأول: أهم قواعد وأسس تسعير النفط الخام.	١٦٤
المطلب الثاني: أهم أنواع أسعار النفط الخام	١٦٨
المطلب الثالث: الفروقات النوعية وأثرها في أسعار النفط	١٧٢
المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط وانشاء منظمتي الأوبك والأوابك	١٧٥
المطلب الأول: عرض تاريخي لتطور أسعار النفط الخام.	١٧٥
المطلب الثاني: انشاء منظمتي الأوبك والأوابك وأهدافهما	٢٠٧
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام	٢١٨

الفصل الخامس

الآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي	٢٣٠
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية على التنمية الاقتصادية	٢٥٠
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية على ميزان المدفوعات.	٣١٧
الخاتمة	٣٥٩
التوصيات	٣٧٩
المراجع والمصادر	٣٨٣
فهرس الرسالة	٤٠٤
فهرس الجداول	٤٠٧

فهرس الجداول

م	الجدول	الصفحة
١	مساحة دول مجلس التعاون.	١١
٢	السكان في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٨م.	١١
٣	الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون.	١٢
٤	أهم الحقول المكتشفة في الأمارات العربية المتحدة.	١٦
٥	أهم حقول النفط المكتشفة في المملكة العربية السعودية.	١٨
٦	أهم حقول النفط المكتشفة في سلطنة عُمان.	٢٠
٧	أهم حقول النفط المكتشفة في قطر.	٢٢
٨	أهم حقول النفط المكتشفة في الكويت.	٢٣
٩	تطور إنتاج النفط الخام في الأمارات العربية المتحدة (١٩٦٢ - ١٩٨٧)م.	٢٦
١٠	تطور إنتاج النفط الخام في البحرين (١٩٤٠ - ١٩٨٧)م.	٢٧
١١	تطور إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية (١٩٣٨ - ١٩٨٧)م.	٢٩
١٢	تطور إنتاج النفط الخام في سلطنة عُمان (١٩٦٧ - ١٩٨٧)م.	٣٠
١٣	تطور إنتاج النفط الخام في قطر (١٩٤٩ - ١٩٨٧)م	٣١
١٤	تطور إنتاج النفط الخام في الكويت (١٩٤٦ - ١٩٨٧)م.	٣٢
١٥	تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام مقارناً بدول الأوبك ودول العالم الأخرى خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويا.	٣٦

م	الجدول	الصفحة
١٦	تطور الاحتياطي النفطي في الأمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويًا.	٣٨
١٧	تطور الاحتياطي النفطي في البحرين خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالمليون برميل سنويًا.	٣٨
١٨	تطور الاحتياطي النفطي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويًا.	٣٩
١٩	تطور الاحتياطي النفطي في سلطنة عُمان خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويًا.	٤٠
٢٠	تطور الاحتياطي النفطي في قطر خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويًا.	٤١
٢١	تطور الاحتياطي النفطي في الكويت خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويا.	٤٢
٢٢	تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي مقارناً بدول الأوبك ودول العالم خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويا.	٤٤
٢٣	صافي الدخل لشركات النفط الكبرى (بالبليون دولار).	٤٩
٢٤	اسماء الشركات الأخرى العاملة في ابوظبي.	٦٤
٢٥	تطور حجم الايرادات بدول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) بالبليون دولار.	٩٠
٢٦	الناقلات المملوكة لبتروشب وحمولتها.	١٠٤
٢٧	إجمالي الشحن المنقوله سنويا.	١٠٥
٢٨	أسطول ناقلات شركة النفط الكويتية.	١٠٦

م	الجدول	الصفحة
٢٩	إنتاج المنتجات النفطية المكررة في دول المجلس مقارناً بدول الأوبك والعالم خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون برميل سنويًا.	١٢٥
٣٠	استهلاك المنتجات النفطية المكررة في دول المجلس مقارناً بدول الأوبك والعالم خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالألف برميل يوميًا.	١٢٦
٣١	تطور أسعار المنتجات النفطية في دول مجلس التعاون بالعملة المحلية.	١٣٢
٣٢	أسعار المنتجات النفطية للمستهلك النهائي في دول المجلس (سنت أمريكي/لتر) لعام ٨٧م.	١٣٣
٣٣	طاقة التكرير في دول المجلس مقارناً بدول الأوبك والعالم حتى نهاية ١٩٨٨م.	١٤٣
٣٤	تطور حجم الصادرات النفطية (الخام) في دول المجلس مقارناً بدول الأوبك والعالم (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالمليون برميل سنوياً.	١٥٢
٣٥	تطور حجم الصادرات النفطية (المكررة) في دول المجلس مقارناً بدول الأوبك والعالم (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالمليون برميل يومياً.	١٥٣
٣٦	تطور قيمة الصادرات النفطية في دول المجلس بالبليون دولار سنوياً.	١٥٦
٣٧	الحصص الإنتاجية المتفق عليها بين أعضاء منظمة الأوبك في اجتماعها الذي عقد في الفترة (٢٥ ـ ٢٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م.	٢٠٣

م	الجدول	الصفحة
٣٨	تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام من عام ١٩٠٠م إلى نهاية عام ١٩٨٩م. (دولار/ للبرميل).	٢٠٦
٣٩	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) الأمارات العربية المتحدة.	٢٣٣
٤٠	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧). المملكة العربية السعودية.	٢٣٦
٤١	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧). قطر.	٢٣٨
٤٢	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧). الكويت.	٢٤٠
٤٣	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧). البحرين.	٢٤٢
٤٤	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧). عُمان.	٢٤٤
٤٥	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالألف دولار امريكي.	٢٤٥
٤٦	مساهمة دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي.	٢٤٨
٤٧	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحدة.	٢٦٤

م	الجدول	الصفحة
٤٨	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين.	٢٦٦
٤٩	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.	٢٦٩
٥٠	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان.	٢٧١
٥١	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لقطر.	٢٧٤
٥٢	مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت.	٢٧٦
٥٣	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحد.	٢٨٠
٥٤	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين.	٢٨٢
٥٥	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.	٢٨٥
٥٦	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان.	٢٨٧
٥٧	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي لقطر.	٢٩٠
٥٨	مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت.	٢٩٣
٥٩	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحدة.	٢٩٦
٦٠	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين.	٢٩٨
٦١	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.	٣٠٠

م	الجدول	الصفحة
٦٢	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان.	٣٠٢
٦٣	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لقطر.	٣٠٤
٦٤	مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت.	٣٠٦
٦٥	بنود ميزان المدفوعات في الأمارات العربية المتحدة خلال الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٢١
٦٦	بنود ميزان المدفوعات في البحرين خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٢٤
٦٧	بنود ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٢٣٨
٦٨	بنود ميزان المدفوعات في عُمان خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٣٠
٦٩	بنود ميزان المدفوعات في قطر خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٣٤
٧٠	بنود ميزان المدفوعات في الكويت خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٣٨
٧١	بنود ميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بالبليون دولار.	٣٤٢
٧٢	اتجاهات التبادل التجاري بين دول المجلس بالبليون دولار للأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ – ١٩٨٧).	٣٤٤
٧٣	اتجاهات التبادل التجاري بين دول المجلس ودول العالم الأخرى بالبليون دولار للأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ – ١٩٨٧).	٣٤٨